



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 04

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 15 ذو القعدة 1432
الموافق 13 أكتوبر 2011

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الرابعة

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 15 ذو القعدة 1432
الموافق 13 أكتوبر 2011

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع عدد من أسئلة السادة أعضاء المجلس الشفوية، وردود السيدة والسادة أعضاء الحكومة عليها. دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد صالح دراجي، ليقراً على مسامعنا مضمون سؤاله الشفوي الموجه لقطاع الثقافة.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خير النبيين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى معالي وزيرة الثقافة :

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي - السيدة الوزيرة - أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزيرة،

أثناء زيارتكم إلى بجاية في سنة 2004 لتدشين ملحقة المكتبة الوطنية الموجودة داخل القصبية لهذه المدينة العريقة، قد وعدتم كل سكان بجاية بالاعتناء بكل ما يتعلق بالتراث الثقافي والتاريخي لبجاية الناصرية، لكن من ذلك الحين إلى يومنا هذا لم يكن أي صدى ملموس.

1 - أين الشريط الثقافي الذي وعدتم به، الذي يمتد من سيدي يحي أبو زكريا الزواوي، مروراً بحصن سيدي عبد القادر، ودار المضياف المنجز من طرف المعماري وعالم الرياضيات "ألبير روبيركور" عام 1870، الذي تحصل على ميدالية ذهبية لهذا الإنجاز في مسابقة الفنون في باريس عام 1896؟ وهذا الشريط الثقافي يمتد إلى غاية المسرح الجهوي مالك بوقرموح رحمه الله.

2 - إلى متى ينتظر سكان مدينة بجاية القديمة الاعتناء بالمباني القديمة المصنفة، كباب اللوز، والمدينة العليا؟

3 - إلى متى تبقى معظم المعالم التاريخية لبجاية بدون الإعتناء والترميم اللازمين، على سبيل المثال: قصبه بجاية، باب الفوكة، باب البحر، حصن

لأنكم تمكنوني أن أقوم ببناء أعطوا لنا (Un arrêté d'affectation) نحن لن نقوم بنزع المتحف، لن نأتي به للعاصمة، بل يبقى هناك، ما هو الفرق؟ الفرق أنه بهذا القرار نستطيع أن نذهب بالملف عند (D.G.R.A) الموقرة ثم عند السيد النوي ونعطي له قانونا أساسيا لمتحف جهوي يدخل في المرسوم التنفيذي الذي ينص على القوانين الأساسية للمتاحف.

وبعد ذلك خلال زيارتنا لولاية بجاية سنة 2004، أطلعنا على واقع التراث الثقافي بالولاية واستخلصنا جملة من الملاحظات والاستنتاجات بخصوص الوضعية السائدة آنذاك ومن هذا المنطلق سعينا لتدارك النقائص من خلال وضع تصورات لما يتعين القيام به سواء على مستوى الحماية القانونية للتراث والممتلكات الثقافية، أو على مستوى الترميم والترميم للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، ومادام أن البرامج والخطط تتوقف على ما يسخر من إمكانيات مالية ومادية وعلى توفر طاقات الإنجاز المؤهلة حددت وزارة الثقافة أولوياتها إلى أن جاء خلال سنة 2009، إسمحوالي أن أتكلم معكم، إنني مع إخواني وأخواتي، العيب ألا نناضل، هذا هو العيب؛ ناضلنا من 2004، في 2009 أتينا بالنتيجة وأنتم إقرؤوا قوانين المالية المتتالية حتى تروا متى كان لقطاع الثقافة ميزانيات وإمكانيات؛ إذن إلى أن جاء خلال سنة 2009 المخطط الرئيسي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية 2010-2025 يحدد مختلف الأهداف والمشاريع التي يجب تحقيقها خلال هذه المدة.

أولا في المحور المتعلق بالحماية القانونية للمواقع والمعالم الأثرية بولاية بجاية عمدت وزارة الثقافة إلى تصنيف 12 موقعا ومعلما. يا أخي العضو معالم مهمة، لكن لم تكن مصنفة خاصة سجل الإسلامية منها.

في فترة الاستعمار، أغلبية التصنيفات كانت تخص المواقع التي ترجع للفترة القديمة، الأغلبية، إذن عملت وزارة الثقافة على تصنيف 12 موقعا

سيدي عبد القادر؟

أخيرا نتساءل مع كل سكان ولاية بجاية:

لماذا لم يصنف متحف بجاية (برج موسى) كمتحف جهوي؟ حيث نعلم عبر التاريخ، في سنة 1900 أثناء مداولات المجلس البلدي لبجاية في ذلك الوقت، أهدي مجموعة من طرف العالم التاريخي الكبير كازيون لإنشاء متحف مختص في علم الطيور والحشرات؛ هناك بقايا حتى الآن، وهناك حتى مجموعة من الوثائق التاريخية علم تاريخ البيض، وعلم البحار إلى غير ذلك. هذا هو سؤالي، لكم مني - سيادة الوزيرة - فائق الامتنان وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي، الكلمة لمعالي وزيرة الثقافة.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، زملائي الوزراء،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أريد أن أشكر جزيل الشكر السيد العضو الموقر على سؤاله وأستسمحكم، السيد الرئيس، أن ألقى ملاحظتين منهجيتين :

نعم وزيرة الثقافة تتعهد، أقول لأخواتي وإخواني لما وزيرة الثقافة تتعهد، تتعهد على النضال، الوزير يناضل بطريقته الخاصة لكي يتحصل على ميزانيات، يناضل في الحكومة، ثم يناضل مع البرلمان لكي يساعده على التحصل على الميزانيات كلما كان فيه نقاش حول قوانين المالية.

ثانيا، دائما من الباب المنهجي تحويل متحف أو مرفق ما وإعطاؤه قانونا ذاتيا سواء في بجاية أو في 48 ولاية لبلادنا العزيزة، أنتم أدرى أنه إذا لم يكن لنا (Un arrêté d'affectation) نستطيع أن ننتظر 1000 سنة، لعلمكم متحف برج موسى للأسف إلى حد الآن هو ملك للبلدية، فأنا أشكركم

للولاية، كما يواصل المركز الوطني للبحث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ في إعداد بنك معطيات للتراث الثقافي غير المادي للولاية .

سيداتني، ساداتني،

في المحور المتصل بالترميم حظيت ولاية بجاية تنفيذاً للمخطط الرئيسي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية 2010-2025 بـ 09 مشاريع للترميم منها 04 هي قيد الإنجاز ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية: -إعداد دراسة بغرض ترميم برج موسى ويخصص لهذه الدراسة بغلاف مالي يقدر بـ ثلاثة ملايين ونصف دج.

-ترميم قسبة بجاية الذي رصد لها غلاف مالي قدره 72 مليون دج أي 07 ملايين و200 مليون سنتيم.

-إعداد دراسة بغرض ترميم وتجهيز ضريح الشيخ الحداد وما أدراك ما الشيخ الحداد، وملاحق الضريح ببلدية الصّدوق بغلاف 21 مليار و800 مليون سنتيم، هذا الشيخ الحداد، موافقون؟ -إعداد دراسة بغرض وضع مخطط حماية التراث بغلاف مالي قدره 15 مليون دج، أي مليار و500 مليون سنتيم، وتبعا لموافقة مصالح وزارة المالية المشكورة جداً، سيتم تسجيل العمليات الخمس التالية في إطار ما تبقى في برامج 2010-2014 ويتعلق الأمر بتدعيم برج قورايا بـ 30 مليون دج.

ثانياً، أشغال حماية موقع تكلت بـ 10 ملايين دج، تدعيم 04 مواقع تاريخية: باب الفوكة، وباب الليسارازا، وقبة سيدي التواتي، ومحراب مسجد ابن تومرت والذي رصد لها غلاف مالي مقدّر بحوالي 60 مليون دج.

ترميم برج عبد القادر بغلاف مالي قدره 40 مليون دج، وترميم قلعة بني عباس باعتماد قدره 30 مليون دج.

باستثناء المشروع المتصل بترميم قلعة بني عباس فإن الأشغال في باقي المشاريع هي قيد الإنجاز أو أنها منتهية، ومواصلة للجهود المتصلة

ومعلما منذ سنة 2007 ضمن قائمة الممتلكات الثقافية الوطنية المصنفة في قائمة الجرد الإضافي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الوطنية ليرتفع عدد الممتلكات المحمية في الولاية إلى 21، وأنت تعلم أن وزارة الثقافة ليس لها الحق أن تتدخل فيما ليس هو مصنف، غير المصنف السيد وزير الإعمار، قطاعه يسمى بالبنائيات القديمة.

نحن كي نتدخل لابد من تصنيف، إن ما تم تصنيفه من مواقع ومعالم بالولاية منذ 2007 يفوق عدد المواقع المصنفة قبل هذا التاريخ والتي كان عددها لا يتجاوز 09، وفيما يأتي قائمة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية التي تم تصنيفها منذ 2007: البيت الذي احتضن مؤتمر الصومام، أول شيء قبل أن أذهب بعيداً، في بلدية إفري أوزلاقن، قبة سيدي التواتي، أسوار الحماديين، ومعالم وموقع لالا قورايا، مغارة أفالو بورمل وهي ذات أهمية كبيرة ببلدية سوق الاثنين، معلم سيدي عبد القادر ببجاية، جسر توجة المعلق ببلدية القصر، المجمع الريفي للشيخ الحداد ببلدية صدّوق؛ أنت ترى أن فرنسا لا تستطيع أن تصنف واحداً من المعالم المرتبطة بالمقاومة وبالثورة، قلعة بني عباس ببلدية إغيل علي، المجمع الريفي للشيخ يحي تموقرا، مقبرة إبليس ببلدية القصر، ضريح أسوم بأقبو، وستتري هذه القائمة قبل نهاية هذه السنة بتصنيف 05 مواقع ومعالم أخرى من قبل اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية فور الانتهاء من دراسة ملفات التصنيف، والتي هي ملفات دقيقة تخضع لمعايير وضوابط علمية محددة ويتعلق الأمر بالخمس القادمة، الموقع الأثري لمغارة أفلو بو الرّمّل، إنشاء قطاع محفوظ لقلعة بني عباس، مرفأ الميناء القديم لملبو، المستشفى العسكري القديم لملبو، قرية تيغرمت تاويرت ببلدية إلماتن، وفي سياق متصل بالحماية القانونية والمعرفة الدقيقة للتراث الثقافي في ولاية بجاية يواصل الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية (L'ONGEPC) من خلال الباحثين والمختصين في عملية جرد التراث الثقافي المادي

للفنون الجميلة لأشير أن عملية إعادة تهيئة هذا المرفق والتي خصص لها غلاف مالي قدره 105 مليون دج، 10 ملايين ونصف سنتيم، ضمن البرنامج غير المركزي، سبق لوزارة الثقافة أن باشرت منذ 2006 في إعداد دراسة إلى أن تبيين حدوث انزلاق أرضي بالمنطقة.

”الله يسجيك“ سيدي الرئيس، آخذ دقيقتين من وقتكم: المحكمة القديمة تعود إلى عهد الاستعمار، هو بناء جميل جدا، بدأنا الدراسات بالمناسبة في بجاية هناك مكاتب دراسات ذات مؤهلات، هناك على الأقل واحد ومختص الحمد لله خموس عليه، الجزائريون قاموا بالدراسة كي يرمم ويصبح معهدا للموسيقى، نحن في بلد الصادق بجاوي - الله يرحمه - يعني مستحيل ألا يكون معهد موسيقى، المشكل أنهم اكتشفوا أن هذا المبنى يتواجد فوق واد، وبجاية الله يبارك معروفة (la Soummam) بالماء، وبالتالي برهنوا بأنه يجب تغيير مجرى الواد وهذا العمل ليس من اختصاص قطاعنا، ليس لدينا لا المختصون لا الخبراء ولا الإمكانيات، هو عمل السيد سلال - الله يحفظه - وبطبيعة الحال المديرية المختصة في الولاية، الخبر المفرح هو أنه منذ شهر السيد سرائي، وقد أتيت بمدير الاستشراق والتخطيط وهو أستاذ في الهندسة؛ إذن منذ شهر صار فيه اتفاق مع السيد الوالي ومديرية الموارد المائية والأشغال العمومية للسيد غول ”الله يكثر خيرهم“ وسيقومون بالأشغال التي تكلف أموالا باهظة، وتتطلب كفاءات لا نملكها، ويقومون بتغيير المجرى وإلا فلن نستطيع أن نرمم كما نريد، ونحن نعلم أن الماء سيسقط تحته لكن الحل التقني وجد والحل المالي وجد، ولقد تطلب هذا الأمر التوقف عن الأشغال إلى حين قيام المصالح المعنية التابعة للولاية مديرية الري ومديرية الأشغال العمومية بتحويل قنوات الصرف والتموين بالمياه والتي نأمل أن تتجسد سريعا لتمكيننا من إتمام المشروع لأن ليس فقط المحكمة التي هي مهددة، الحي بأكمله.

بحماية مواقع ومعالم ولاية بجاية سيتم اقتراح، وسأناضل وأطلب المساندة - لأن المساندة للخير - تسجيل 07 مشاريع جديدة في البرنامج الخماسي 2010-2014 ويتعلق الأمر بما يأتي:

إعداد دراسة بغرض ترميم بئر سالم وهي ذات أهمية كبيرة بغلاف مالي مقدّر بـ 05 ملايين دج، ترميم برج موسى باعتماد مالي قدره 70 مليون دج، إعداد دراسة وترميم مخيم الزيانيين، علاقة الزيانيين ببجاية معروفة، وعلى فكرة، من أجمل المعارض وأهمها في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية هي العلاقة التاريخية - منذ الأصل - بين بجاية وتلمسان وهذا المعرض سيدور - إن شاء الله - في كل الجزائر لأن هذا المعرض يبرهن بالدليل الأثري أن الشعب الجزائري واحد من العاصمة إلى تمنراست، ومن تبسة، لمغنية، نفس الأصول بالمفهوم الإيجابي، نفس الشعب، إذن ترميم مخيم الزيانيين بمنطقة بجاية بغلاف مالي قدره 10 ملايين دج ثم إعداد دراسة ترميم جسر توجة بـ 10 ملايين دج، إعداد دراسة وترميم ضريح أسوم بأقبو بـ 07 ملايين دج، إعداد دراسة وترميم الموقع الروماني؛ نحن نأخذ كل تاريخ الجزائر ولا نترك أي شيء، لكن المواقع الرومانية أغلبها كانت مصنفة، التي لم تكن مصنفة هي الأشياء التي تخص الفترة الإسلامية وفترة - بطبيعة الحال - المقاومة الوطنية وحرب التحرير.

إعداد دراسة وإنجاز متحف أثري ببجاية، متحف أثري إلى جانب متحف برج موسى، بجاية كانت عاصمة شأنها شأن قسنطينة، شأن تلمسان وبالتالي لا نستطيع ألا نعطي هذه المناطق وهذه المدن التاريخية، متاحف تحكي لكل أبنائنا تاريخ هذا الوطن العزيز، ولا ننسى بطبيعة الحال الحواضر بالجنوب باعتماد قدره 490 مليون دج؛ لهذا قلت لك نتعهد لناضل وبما أننا لناضل للخير سنطلب منكم أن تساعدونا، وأستغل المناسبة لإفادتكم بمعلومات بخصوص مشروع تحويل المقر القديم لمحكمة بجاية إلى المعهد الجهوي

التاريخية والثقافية ونشكركم السيدة الوزيرة مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد صالح، السيدة وزيرة الثقافة؟

السيدة الوزيرة: شكرا، أولاً أشكر أخي العضو وأود أن أقول له بأنه يعلم أنني أحب كثيراً بلدي وأبعث لولايات الجزائر دائماً الأحسن مني.

من هم الأحسن مني؟ إطارات قطاع الثقافة الذين بالنسبة لي كنز الجزائر، إطارات وخبراء، هناك اثنان هما هنا معي وأرسلت لكم كنزاً يسمى السيد ريغي مدير الثقافة، أظن أن أحسن شيء في نظري يقدمه وزير لمنطقة أو ولاية أن يبعث لها الإطارات المختصة المؤهلة التي تستطيع أن تضيف للمنطقة؛ أنت قلت لي "مرحبا بلي جا وجاب" وأنا دائماً أطبق هذه، لا أذهب إلى منطقة في بلادي بأيدي فارغة، بل أنا متشعبة بالتراث اللامادي الجزائري، أنا ترعرت في الجزائر ولا أذهب فارغة الأيدي، وأضيف لك خبراً مفرحاً: القاعة ذات الاتساع الكبير مبرمجة وميزانيتها في البرنامج الخماسي 2010-2014 للدراسة وحين تكون عندنا الدراسة نعلم أنه سيكون الإنجاز.

وزارة المالية الموقرة ستحرر لنا الميزانية في سنة 2014، أما الاقتراحات الأخرى التي جئت بها فمرحبا بها، أنا أستطيع أن أتعهد لكي نناضل، لكي نأتي بالميزانية أولاً في الحكومة وثانياً مع البرلمان، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، ونبقى دائماً في قطاع الثقافة، والكلمة للسيد عبد الله بن التومي.

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

أما بخصوص الشطر الأخير من السؤال المتعلق بتحويل برج موسى إلى متحف جهوي، أود إفادتكم أولاً أن هذا الموضوع الذي كان مدرجا منذ البداية ضمن اهتماماتنا يخضع إلى تصور جديد للمنظومة المتحفية في الجزائر والتي تم وضعها مؤخراً بعد صدور المرسوم التنفيذي الجديد المتضمن القانون الأساسي للمتاحف، عندنا مرسوم منذ شهرين وتطبيقاً لهذا المرسوم التنفيذي أطلب من البلدية أن يعطوا لنا قرار التعيين.

هذا كل شيء ونحيطكم علماً أن بجاية ككثير من المدن في بلادنا لا بد لها على الأقل متحف آخر، على الأقل متحف أثري ويكون وطنياً لماذا؟ لأن أهمية الممتلكات الثقافية والأثرية عندها أهمية وطنية لكل الشعب الجزائري، وشكراً.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، أعود فأسأل السيد صالح دراجي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكرا للسيد الرئيس، شكرا لمعالي الوزيرة لهذه التوضيحات، لكن نرجو من معالي الوزيرة أن تقوم في الأيام المقبلة - إن شاء الله - بزيارة عمل إلى بجاية.

إذن، باسم سكان هذه المنطقة وباسم مسؤولي هذه الولاية وعلى رأسهم السيد الوالي، نقدم لكم دعوة للتطلع على حقيقة الوضع الثقافي في هذه المنطقة، لكن كما يقول المثل معالي الوزيرة: "مرحبا بلي جا وجاب".

وسكان بجاية ينتظرون، بكل صراحة، ابتداء من سكان مدينة بجاية التي يفوق عدد سكانها 200.000 نسمة، ينتظرون قاعة (Une méga salle) تستوعب أكثر أو ما بين 7.000 و 10.000 مقعد.

نفس الشيء مدينة خراطة التاريخية التي يفوق عدد سكانها 65.000 نسمة ينتظرون قاعة أيضا (Une méga salle) وكذلك خاصة سكان مدينة أقبو ليس لديهم مسرح، إذن سكان مدينة أقبو يتمنون أن يكون لهم في أحد الأيام مسرح لهذه المنطقة

4 - موضوع التمويل بخصوص تنفيذ برامج الحفظ والترميم لحماية التراث الثقافي.

سأحاول أن أردّ بإيجاز على مختلف هذه الانشغالات في عجالة وسأسعد بموافاة صاحب السؤال السيد عبد الله بن التومي وكل أعضاء مجلسكم الموقر بالتفاصيل الدقيقة على مستوى مصالح وزارة الثقافة إذا أردتم ذلك.

أولا بخصوص وضعية التراث المادي المصنف في الوطن وإجراءات حمايته والحفاظ عليه.

إن أول مسعى باشرت فيه وزارة الثقافة خلال العشرية الماضية هو وضع آلية تنفيذ القانون رقم 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي من خلال إصدار كافة النصوص التطبيقية وإعادة هيكلة وتنظيم الإطار المؤسسي المتصل بالتراث الثقافي وخلق مؤسسات فاعلة بغرض التكفل بمختلف الجوانب المتصلة بالتراث.

إسمح لي أخي، الحماية في كل البلدان، حماية التراث تبدأ بالقانون، لا بد أن تتخذ قانونا، الجزائر أخذت قانونا، الجزائر كان عندها مرسوم من سنة 1967 ورثناه من العهد الاستعماري، في 98 الجزائر أخذت القانون رقم 98-04، متصل بماذا؟ بحماية التراث الثقافي.

هذا القانون أخذناه في 98، لا بد أن تكون له نصوص تطبيقية، إذا لم نأخذ النصوص التطبيقية لا يطبق القانون، فأول شيء قمنا به هو النصوص التطبيقية وأستطيع أن أرسل لك وأريك في الجريدة الرسمية المراسيم التنفيذية والقرارات المشتركة مع وزارات أخرى أو قرارات وزارية قد تجاوزنا 50 نصا لكي نطبق؛ في هذا السياق أود الإشارة أنه تم الشروع منذ البداية في تنفيذ مختلف التدابير المتصلة بالحماية القانونية، لا تستطيع أن تحمي إذا كانت الأشياء ليست محمية قانونيا على غرار إعادة تشكيل اللجنة الوطنية واللجان الولائية للتصنيف وتصنيف 400 معلم وموقع منذ الاستقلال وخلق - ليس منذ الاستقلال - منذ 99 إلى اليوم 13 قطاعا محفوظا و03 حظائر ثقافية جديدة إضافة إلى الحظائر الثلاث الموجودة سابقا وإعداد مخططات

زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سؤالي موجه إلى معالي وزيرة الثقافة:
لا شك في أن حماية التراث الثقافي لبلادنا يكتسي أهمية كبيرة، باعتباره ملكا مشتركا للجزائريين، يعبر عن هويتنا وانتمائنا وإنجازات أسلافنا على مر العصور.

وعلى هذا الأساس يكون سؤالي كما يلي :
- ما هي وضعية التراث المادي المصنف ببلادنا وإجراءات حمايته والحفاظ عليه؟
- القصبه قطاع محفوظ ومصنف عالميا، له قيمة تراثية عالية جدا، فما هي إجراءات حمايته وما هي وضعية برامج ترميمه؟
- هل هنالك إجراءات لترميم "السويقة" بقسنطينة وتصنيفها والحفاظ عليها كتراث مادي ثقافي؟
- معلوم أن الحفاظ على التراث يتطلب أموالا هامة يجب تخصيصها بالميزانية، فهل الأغلفة المالية المرصدة للقطاع تكفي وتفي بالغرض؟
شكرا معالي الوزيرة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله والكلمة لمعالي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الثقافة: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، والشكر موصول للسيد العضو الموقر.

في البداية، أود الإشارة أن الصيغة التي جاء بها سؤال السيد عبد الله بن التومي تتطلب كثيرا من الوقت للرد عليه بالكيفية المطلوبة تتجاوز بكثير الوقت المخصص للإجابات حيث أنه يثير أربعة محاور هامة وهي :

- 1 - وضعية التراث المادي المصنف في الوطن وإجراءات حمايته والحفاظ عليه.
- 2 - البرنامج المعد بغرض ترميم القصبه.
- 3 - موضوع ترميم السويقة بقسنطينة.

الحماية للقطاعات المحفوظة ومخططات الحماية للمواقع الأثرية ووضع ضوابط قانونية متصلة بالمعايير والمقاييس الدقيقة والشروط الصارمة المتصلة بالترميم.

أخي العضو، لما تصنف، تستطيع أن تصنف مبنى ظاهراً، تستطيع أن تصنف قطاعاً أثرياً أين تعلم أن هناك آثاراً وتستطيع أن تصنف مدينة أو قصراً.

في جنوبنا العزيز المدينة يسمونها قصراً، لا بد أن تعلم أن قبل القانون رقم 98-04، تصنيف هذه المعالم وخاصة المدن القديمة، المفهوم بحد ذاته كان غير موجود، الحظائر الثقافية مفهومها لم يكن موجوداً وبالتالي الحماية لا بد لها من قوانين، لا بد لها من نصوص تطبيقية للقانون كي لا يبقى القانون حبراً على ورق.

ثانياً، لا بد أن تصنف، لأول مرة قسبة الجزائر أو السويقة لقسنطينة أو قسبة بجاية و عندنا قصور بالجنوب مصنفة كقطاعات محفوظة؛ هذا النمط وهذا التصنيف لم يكن موجوداً قبل 62، هذا أتى به القانون الجزائري رقم 98-04.

إذن صنفنا، ووصلنا - بما أنك تتكلم على السويقة وقسبة الجزائر - إلى حد اليوم لخلق 13 قطاعاً محفوظاً من بينها سويقة قسنطينة، بطبيعة الحال وخلقنا 03 حظائر ثقافية في الجنوب.

كان عندنا حظيرة الطاسيلي، وحظيرة الأهقار وحظيرة وادي ميزاب، هذه كانت موجودة منذ الثمانينات، خلقنا 03 حظائر أخرى: حظيرة الأطلس الصحراوي، حظيرة تيدكلت وحظيرة تندوف، هذه تصنيفات ولما تقول تصنيفات لا بد أن تطبق القانون القانون يقول بالنسبة لهاته القطاعات المحفوظة التي تتعلق بالمدن القديمة، القصور، القانون يقول عندما تصبح قطاعاً محفوظاً لا بد لها (le plan de sauvegarde permanent)، ما هو؟ هو دراسة كبيرة، تقول لك وضعه وحالته الصحية، ماذا يجب فعله لنعالجه، ماذا يجب أن نفعل؟ كيف نستطيع أن نعيش فيه لكي نحافظ على آثاره؟ وقيمتها التراثية، لكن يجب أن نحافظ على نمط

العيش، لا نغيّر نمط عيشه.

لقد كان لزاماً أن نضفي الحماية القانونية على تلك الممتلكات الثقافية حتى يتسنى لنا وضع برامج تتصل بالحفظ والترميم والتهيئة حيث لا يحق لوزارة الثقافة وضع أي برنامج عملي دون إخضاع الممتلك الثقافي المعني لإحدى إجراءات الحماية القانونية المشار إليها وبالموازاة مع هذا المسعى للإجراء القانوني وضعت وزارة الثقافة وشرعت في تنفيذ العديد من الدراسات المتصلة بوضع المخططات المتصلة بحماية القطاعات المحفوظة 13، ومخططات الحماية للمواقع الأثرية والمعالم والمواقع والممتلكات المصنفة المدرجة في برامج الحفظ والترميم والتهيئة وتوجت مساعي وزارة الثقافة الحثيثة بالحصول على التمويلات الأولية لذلك في إطار مختلف برامج التجهيز المدرجة في قوانين المالية وفي البرامج الاستثنائية على غرار برنامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب وتظاهرتي: الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007 وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011، وعلى هذا الأساس أنتم تفهموني، أنا لو كانت بيدي، كل أربع سنوات عندنا مدينة عتيقة تصبح عاصمة الثقافة العربية أو عاصمة الثقافة الإسلامية، لماذا؟ لأنهم يعطون لي إمكانيات كي نرمم، كي نثمن، هل تفهمني؟ ولا تفوتني المناسبة دون الإشارة أن برنامجاً متكاملًا لحماية التراث الثقافي على امتداد التراب الوطني الشاسع قد حدد في إطار المخطط الرئيسي القطاعي لتهيئة المواقع الأثرية وفي إطار المخطط الرئيسي للهيكل الثقافية آفاق 2025.

وزارة الثقافة عندها مخططان اثنان وليس واحداً، عندها (le schéma directeur des zones archéologiques et historiques 2010-2025 et le schéma directeur des équipements) ونحن مستعدون إذا دعينا في مجلس الأمة لنقدم لكم عرض التفاصيل، إذ تعرفون في كل ولاية ماذا اقترحنا، وهذا المخطط اعتمداً من طرف الحكومة الجزائرية وهو البرنامج الذي يسيّر بوتيرة حسنة على العموم رغم بعض الصعوبات والعراقيل التي تعترض العمل الميداني

اجتماع للحكومة، وهذا خبر سار سنسعى كي نطبقة.

ثانياً بخصوص موضوع حماية البرنامج المعد، قلنا أفيد حضراتكم علماً أن هذا المخطط والبرنامج العملي الدقيق قد لقي استحسان لجنة التراث العالمي.

هذا المخطط (le plan permanent de sauvegarde) لقصبة الجزائر لعلمكم أنها مصنفة عالمياً، خبراءونا ذهبوا وقاموا بعرض أمام اللجنة العالمية للتراث وهي تابعة لليونيسكو، ولقي استحسان لجنة التراث العالمي التي نوهت بجدية الدراسة والإجراءات المتخذة ميدانياً والأشغال الاستعجالية لأننا لا نترك القصبة تنتظر.

قمنا بالأشغال الاستعجالية التي شملت 390 منزلاً ولا بد أن تعلموا أن الذي قام بمتابعة الأعمال هي 17 مكتب دراسات جزائري لأولادنا، والمؤسسات التي عملت هي أكثر من 50 مؤسسة جزائرية صغيرة من الشباب وهم الذين قاموا بترميم 390 منزلاً، وفي قانون المالية التكميلي لـ 2010 أعطوا لنا الغلاف المالي حتى نقوم بالأشغال الاستعجالية حتى لا تسقط المنازل في انتظار أن يتم اعتماد المخطط الدائم للحماية، أعطوا لنا الغلاف المالي كي نرمم تقريباً 350 منزلاً آخر، حتى لا تسقط. سامحني سيدي الرئيس، سؤاله صعب يتطلب وقتاً كبيراً!

إذن، أفيد علم حضراتكم أن المخطط والبرنامج العملي الدقيق قد لقي استحسان لجنة التراث العالمي التي نوهت بجدية الدراسة وبالإجراءات المتخذة ميدانياً بالمنهجية المعتمدة بغرض التكفل بالقصبة التي تتربع على مساحة 105 هكتارات ويقطنها أكثر من 50.000 ساكن؛ بالموازاة مع العامل المتعلق بإعداد المسح الشامل والدقيق لوضعية المباني التي أحصي عددها 1816 بناية ومع الجهد الكبير لإعداد المخطط والنظم والمقاييس التي يتعين احترامها خلال عملية الحفظ والترميم والتهيئة، تولت وزارة الثقافة من خلال مصالحها التقنية جملة من العمليات الاستعجالية التي مكنت

وهذا طبيعي.

ثانياً، بخصوص موضوع حماية البرنامج المعد بغرض ترميم قصبة الجزائر أود الإشارة أن الجزائر مصنفة ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي منذ 92 قد اختيرت لكي تكون أول قطاع محفوظ بالجزائر ليصبح مدرسة، حتى نرى كيف يمكننا أن نطبقة، الدراسات ماشية بالنسبة للقطاعات المحفوظة 12 الأخرى ولكن نستخرج الدروس من قصبة الجزائر ولا نكرر الأخطاء في القصبات الأخرى، إذن قد اختيرت لتكون أول قطاع محفوظ في الجزائر وأنها عرفت تكفلاً ميدانياً ومرحلياً كما هو محدد في المخطط الدائم للحفاظ والإصلاح الذي سيصدر لاحقاً، لأن القانون لا بد أن نقرأه ونحن مستعدون كي نأتي لمجلس الأمة ويأتي الخبراء لدراسة المخطط الدائم الذي هو (C'est un POS compliqué, plus complexe que le POS pour la Casbah)، الدراسة دامت أكثر من ثلاث سنوات ونصف، الشيء الذي يفرح خبراءنا، تحت مراقبة اليونيسكو، لأنه مصنف عالمياً، والقانون يقول إن هذه الدراسة لما تكتمل لا بد على المجلس الولائي أن يدرسها ويصادق عليها وإذا لم يصادق عليها لا تستطيع أن تأخذها للحكومة، ثم القانون يقول إذا كان القطاع المحفوظ فيه أكثر من 50.000 نسمة بعد اعتماد المجلس الولائي، لا بد أن يذهب للحكومة.

القصبة فيها أكثر من 50.000 نسمة كي تنال الاعتماد، وأنا سأكون جد سعيدة إذا دعوتونا كي نعرض عليكم هذا المخطط لأنه ثقيل، لا بد على الأقل نصف يوم من العرض والنقاش معكم ولتروا بأن ترتيبات مالية ضخمة جداً على هذا الأساس، لا بد على المجلس الولائي أن يصادق عليه وكذلك الحكومة، إذن الخبر المفرح أن المجلس الولائي للجزائر صادق عليه في شهر جويلية، وهو مشكور بعد دراسة متأنية، ودرسه لمدة شهور لأن فيه 06 ملفات، فيه 40 خريطة، ثم الخبر الذي سرني كثيراً وكل الخبراء وناس القطاع فرحوا هذا الأسبوع لأن الوزارة الأولى تعمل كي تبرمج هذا الملف في

المحفوظة حتى تتبع وتساير تطبيق المخططات الدائمة لكل قطاع محفوظ، التي ستدخل حيز العمل لاحقا مع الإبقاء على الدور الذي يضطلع به ديوان التسيير واستغلال الممتلكات الثقافية، هذا الديوان هو الذي يشرف على المكاتب الدراسية المختصة التي تقوم بالدراسات وهو الذي يشرف على تطبيق الترميم في حدود مجالات اختصاصه.

ثالثا، بخصوص موضوع حماية سوقية قسنطينية، أفيد علم سيادتكم أن التكفل بما يسمى السوقية بقسنطينية يدخل ضمن مخطط الحفظ والإصلاح المعد في إطار القطاع المحفوظ لمدينة قسنطينة العتيقة الذي أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي سنة 2005، أنشأناه، صنّفناه كقطاع محفوظ مع الإشارة أن هذا المخطط سيصبح قابلا للتنفيذ فور اعتماده من قبل المجلس الشعبي الولائي.

في قسنطينة صنّفنا السوقية، ثم هناك غلاف مالي وفيه مكاتب دراسات تقوم بالدراسة ولا بد أن تعرف أنه (c'est un POS plus developpé) يعني المدة الأقصر له هي 03 سنوات ونصف، 04 سنوات لا تستطيع أن تهرب منها، هم يقومون بالدراسة، جاءنا خبر بالأمس، كان عندنا اجتماع لأن في قسنطينة هناك للسوقية (le plan permanent de sauvegarde) في نفس الوقت مشروع (le master plan) للولاية بدأ مع الإيطاليين فقمنا باجتماع لكي يعمل الإيطاليون مع الجزائريين ولكي يدخل هذا المخطط الدائم في هذا (le master plan) لأنه يشمل كل مدينة قسنطينة بما فيها المدينة القديمة وستحظى المدينة العتيقة بما فيها السوقية بتكفل شامل يعيد لها اعتبارها ورونقها ومكانتها وفق ما هو محدد في المخطط، وبالمناسبة من أكبر خبراء الترميم في الجزائر هناك أستاذ، كنز من كنوز الجزائر في جامعة قسنطينة السيد عبد العزيز باجاجا وهو الخبير الذي تعاقدت معه وزارة الثقافة لكي يتابع ويشرف على دراسة السوقية.

بخصوص التكفل المالي لمشاريع التراث الثقافي، مهما سخرت الدولة من إمكانيات مالية لا سيما خلال السنوات الأخيرة تبقى الحاجة إلى التمويل

من إنقاذ 394 بناية، معناها كي لا تسقط، إذن إنقاذها من الانهيار الذي كان وشيكا لولا تلك التدخلات الاستعجالية التي تطلبت غلafa مالياً قدره 908 مليون دج؛ 90.8 مليار سنتيم في المرحلة الأولى ومازلنا في إطار البرنامج الاستعجالي بصدد السعي لترميم صدع 323 بناية أخرى معرضة للانهيار فور توفر الغلاف المالي الضروري والمقدر بـ 633 مليون دج أو 63.3 مليار سنتيم، وهذا المبلغ أعطوه لنا في قانون المالية التكميلي لـ 2010، وأستغل المناسبة لإفادتكم أن الترميمات الأولية خلال السنوات الخمس المقبلة في إطار تنفيذ المخطط الدائم لحفظ قصبه الجزائر والتي نشرع في تنفيذها في المرحلة الأولى لتطبيق المخطط الدائم الذي قانونا لا بد على الحكومة أن تصادق عليه.

إذن، المرحلة الأولى تخص البنايات التي تشكل النواة الرئيسية للقصبه وهي البنايات الواقعة بحي عمّار القامة وحي سوق الجمعة وحي البحر الأحمر وحي عمّار علي وحي سيدي رمضان وعددها 776 بناية، أضيف اقتراحي: نحن مستعدون لكي نقوم بعرض مدقق ونريكم القصبه منزلا بمنزل، بناية ببناية، فراغا بفراغ، ماذا يجب أن نفعله وكيف يجب أن نعمل! وجهوا لنا الدعوة فقط؛ وسيتم في هذا الإطار تعويض ملاك الأراضي والبنايات الواقعة في الأحياء المذكورة مع تخصيص غلاف مالي قدره، التعويضات فقط 52 مليار و 945 مليون دج لكل قصبه الجزائر، القطاع المحفوظ قلت لكم هو 105 هكتار، يبدأ من وزارة الدفاع الوطني وينزل حتى للميناء، وتم بهذا الخصوص وضع آليات، هذه تقديرات وليست عندنا أموال، لهذا الخبر الذي سيمر في مجلس الحكومة وأنا أعلم أن كل أعضاء الحكومة متعلقون بالقطاعات المحفوظة ليس فقط قصبه الجزائر، لكن كل الوطن.

وتم بهذا الخصوص وضع آليات التنفيذ والمتابعة من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة، أنشأنا الوكالة الوطنية للقطاعات

والتراث... إلخ، لأن هذا معناه أن بلادنا بخير، شكرًا.

السيد الرئيس: شكرًا للسيدة الوزيرة، أعود فأسأل السيد عبد الله بن التومي – بعد هذه الردود الإضافية – هل لديه استفسار حولها؟

السيد عبد الله بن التومي: شكرًا سيدي الرئيس، لا آخذ أكثر من نصف دقيقة لأن معالي الوزيرة جوابها كان أكثر من وافي وأكثر من واسع وأكثر من شامل ولا يحتاج إلى تعقيب، فقط أشكرها على الإجابة السريعة لأن السؤال لم يتم إيداعه إلا في مدة قصيرة، أشكرها على الجهود المبذولة في القطاع، أقول لها كذلك إنه رغم صغر سني في ذلك الوقت أنا كنت رئيس مندوبية وأشعر بهاته الأشياء وسنناضل معك – إن شاء الله – في هذا القطاع، شكرًا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة؟

السيدة الوزيرة: شكرًا سيدي الرئيس، في عادتنا الناس لا تدعو نفسها، أود فقط أن أقوم ببناء لأخي العضو ولأخواتي وإخواني النواب كي يدعونا، في حي القصبية، ومجلس الأمة قريب من حي القصبية في القطاع المحفوظ، إذن وجهوا لنا الدعوة كي يأتي خبراءنا ويعرضوا عليكم المخطط الدائم، لكن يجب أن تعلموا فقط أنه يجب أن تمنحوا لهم نصف يوم كي يعطوا لكم كل المعلومات بالدقة وشكرًا.

السيد الرئيس: شكرًا للسيدة الوزيرة، بطبيعة الحال الدار دارك، وأنت مدعوة في أي وقت تشائين وأنا بهذه المناسبة، أسجل هذه الجاهزية لدى السيدة الوزيرة وسوف أوعز إلى لجنة الثقافة لكي تتفق مع السيدة الوزيرة وتأتي وتأخذ كل وقتها لتسليط الضوء على كل الجوانب المتعلقة بقطاع الثقافة الذي أشهد بأنه بدأ أو عرف في

معتبرة نظرًا لما تزخر به بلادنا من تراث شاسع عبر التراب الوطني، منه ما هو مكشوف ومنه ما هو مغمور تحت الأرض وعلى امتداد سواحلنا.

إن العجز الملاحظ في التكفل بالتراث الثقافي على امتداد سنوات طويلة يتطلب الكثير من الجهود خاصة في مجال التكوين وتأهيل المختصين في مجال الحفظ والترميم وإعادة التأهيل ومزيدا من التمويلات الضرورية لإنقاذ الكثير من المعالم من خطر الانهيار وإجراء عملية الترميم والقيام بعمليات الحفظ والتهيئة وإجراء الحفريات والبحوث. لقد أدرجنا كل هذه الاهتمامات في المخطط الرئيسي القطاعي لتهيئة المواقع الأثرية، ونسعى دوما وبدون كلل للحصول على التمويلات الضرورية، ولنا كل الثقة في مجلسكم الموقر لدعم مسعى وزارة الثقافة بغرض التكفل الفعال للتراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي منه، ويا أخي العضو أنت أصغر مني ولا تؤاخذني، أعود بالله من قولة أنا، أنا كنت نائباً في فترة لم نكن نتكلم فيها عن التراث وكنا نتكلم كيف لا يموت الجزائريون وكيف نوقف تدهور البلاد، ولا نستطيع أن نتصور سعادتي ومدى وعيي بالفرق الشاسع بين وضع بلادي في 97، أنا كنت نائباً من 97 إلى 2002 الفرق بين هذه الفترة والفترة 1999-2011، وأنت تعلم كذلك المثل الذي يقول "أنتم رققوا الخبزة وأنا أكل اثنتين" وكلما أعطوني مالا للقطاع أقول لا يكفي، لكن في نفس الوقت الإنسان الذي ليس له ذاكرة غير ممكن أن يكون عنده مفتاح المستقبل، أنا عندي ذاكرة وفي نفس الوقت وزيرة الثقافة وبالتالي، وزيرة قطاع الذاكرة، غير ممكن أن أنسى أن وطني بفضل مقاومة شعبه ودولته ومؤسساته انتقل من فترة 1999-2002 أين كنا نتكلم فقط كم سقط؟ واليوم – والحمد لله – أصبحنا نتكلم عن الميزانية؟ وأعطني الميزانية، ليس في عاصمة الجزائر، في أقصى قرية من أقصى نقطة من وطننا العزيز ونتمنى – إن شاء الله – أن نبقي نعمل مع بعض ونقاوم مع بعض، كي تبقى نقاشاتنا دائما وحتى عراكننا يكون دائما حول كم أعطيتم لقطاع الثقافة

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة عضو مجلس الأمة المحترمة، الأستاذة

قصري؛

أود بداية أن أشكر السيدة رفيقة قصري، عضو

مجلس الأمة على مواكبتها لتطور مجريات الأمور

في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ولا غرابة

في ذلك بالنظر لما عرف عن السيدة رفيقة قصري

كأستاذة جامعية أولا وكمسيرة ثانيا من جدية

ومسؤولية وكفاءة عالية. وبخصوص الرد على

سؤالكم الوجيه، إسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن

الأسرة الجامعية بفعل حكمتها وتبصرها عرفت

كيف تتجاوز تلك التوترات التي عرفتتها بعض

المؤسسات الجامعية مع بداية السداسي الثاني

من السنة الجامعية المنصرمة.

وقد تمكن القطاع من خلال انتهاج أسلوب

الحوار والتشاور من التكفل بمجمل الانشغالات

وتم بتاريخ 27 مارس 2011 تنظيم ندوة وطنية

شارك فيها إلى جانب مدراء المؤسسات الجامعية

ممثلون عن مختلف مكونات الأسر الجامعية وفي

المقدمة طلبة المؤسسات الجامعية المعنية، وانبثق

عن هذه الندوة عدد من التوصيات الهامة تعلق

على وجه الخصوص بحكامه المؤسسات والمسارات

الجامعية وبرامج التكوين وطبيعة الشهادات المتوجة

لها وكذلك تصنيف هذه الشهادات في الشبكة

الاستدلالية لمرتبات الموظفين، وهي التوصيات

التي جرى تحويلها بعد ذلك إلى جملة من الإجراءات

والقرارات العملية التي من شأنها معالجة المطالب

المطروحة وللاستجابة لها في إطار بيداغوجي

وعلمي رصين، وعلى صعيد استدراك الزمن

البيداغوجي فقد تم تمديد آجال السنة الجامعية

2010-2011 في عدد من المؤسسات إلى نهاية

شهر جويلية 2011 وذلك قصد استكمال البرامج

التعليمية المقررة والمتطلبات البيداغوجية ذات

الصلة بتكوين الطلبة وتقييمهم، وسجلنا في هذا

العشرية الأخيرة قفزة نوعية فريدة من نوعها، لأنه في تاريخ الجزائر الحديث قطاع الثقافة كان دائما القطاع الرّيبب للإعلام، ومنذ مدة قصيرة فقط أصبح القطاع يأخذ مجراه الطبيعي والإنجازات بدأت تبرز وتصحح السياسات؛ في الماضي ما كان يهم المحتل في جرد الآثار الثقافية على سبيل المثال هو الآثار الرومانية بشكل خاص، أما الآن فهناك اهتمام بالآثار العربية والإسلامية وهذا يجب أن يسجل لصالح القطاع، شكرا للسيدة الوزيرة، وللإخوان الذين طرحوا الأسئلة ومكنونا من التعرف على جوانب هامة خاصة بهذا القطاع.

القطاع الموالي هو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة للسيدة رفيقة قصري وسؤالها المتعلق بهذا القطاع.

السيدة رفيقة قصري:

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح سؤالاً شفويا موجه إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وهذا نصّه:

كيف تقيّمون - معالي الوزير - السنة الجامعية 2010 - 2011 وخاصة بعد الاضطرابات التي جرت في بعض المؤسسات الجامعية؟

ما هي الإجراءات المتخذة لتحضير هذا الموسم الجامعي فيما يخص التأطير والمنشآت الجديدة؟

ما هو الجديد - معالي الوزير - في مجال سياسة البحث العلمي في بلادنا؟

تقبلوا مني، سيدي الرئيس، معالي الوزير، زميلاتي، زملائي كل الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة قصري، الكلمة

لمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

إحداث 04 وكالات موضوعاتية جديدة في البيوتكنولوجيا والعلوم الفلاحية والغذائية بقسنطينة، وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية بالبلدية وعلوم الطبيعة والحياة ببحاية وفي العلوم والتكنولوجيا بالجزائر.

وعلى صعيد تنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي ذات الأولوية فإنه تم اعتماد 2.577 مشروع بحث من 4.023 مشروع جرى اقتراحها، حيث ينتظر أن يعطي إنجاز هذه المشاريع دفعا قويا لمنظومة البحث العلمي ويساهم في تحسين مقروئيتها أكاديميا وعلميا على الصعيدين الوطني والدولي. كما سيتم الإعلان قريبا عن مناقصة وطنية لانتقاء مشاريع بحث ابتكارية ذات قيمة مضافة عالية في مجال الصناعة والخدمات، من بين عروض البحث الموضوعاتية المقترحة من طرف قطاعات إنتاجية وخدماتية بما يؤسس لعلاقة تعاون دائمة بين القطاع الإقتصادي وهيئات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي مجال قدرات البحث وتحسين المحيط تم رصد غلاف مالي يقدر بـ 30 مليار دج موجه أساسا لإنجاز وتجهيز 50 هيئة بحث تشمل مراكز بحث ووحدات بحث ومحطات تجريبية وكذلك تجهيز 17 جناحا تقنيا (les plateaux techniques) و11 مركزا للحساب المكثف (les calculs intensifs) والاستفادة من مصادر المكتبات الرقمية من خلال إرساء نظام وطني للتوثيق عن طريق الخط يتم بموجبه تزويد كل أستاذ باحث وكل طالب دكتوراه برقم شخصي يمكنه من النفاذ إلى أزيد من 40.000 نشرية علمية متخصصة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن العناية بالموارد البشرية وتعزيز الطاقات العلمية يشكل هدفا متجددا من أهداف تطوير المنظومة الوطنية للبحث، ولذلك فقد انصبت جهود القطاع على دعم هذه القدرات وتحسين نوعيتها وذلك من خلال جملة من التدابير كتزويد الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين بأنظمة تعويضية

الصدد تخرج ما يزيد عن 243.000 طالب جديد من بينهم نحو 80.000 خريج في طور الليسانس من نظام ليسانس، ماجستير، دكتوراه.

وبخصوص الإجراءات المتخذة قبل الدخول الجامعي الحالي 2011-2012.

في مجال التأطير، تم خلال هذه السنة فتح 5670 منصبا ماليا جديدا لدعم التأطير البيداغوجي من خلال توظيف أساتذة جامعيين جدد علما أن قدرات التأطير البيداغوجي التي يحوز عليها القطاع مع نهاية الموسم الجامعي المنصرم تقدر بـ 41.343 أستاذ باحث منهم أكثر من 8.000 أستاذ باحث من ذوي المصف العالي الذين يحملون رتبتي أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر من الصنف (أ).

وبخصوص المنشآت الجديدة تحضيرا لهذا الدخول الجامعي فقد استلم القطاع 127.000 مقعد فيزيائي جديد منها 10 قاعات كبرى للمحاضرات و06 مكتبات مركزية وهو ما يرفع قدرات الاستقبال البيداغوجي الإجمالي في القطاع إلى ما يزيد على 1.400.000، مع العلم أن عدد الطلبة المسجلون على مستوى مختلف المؤسسات لا يتجاوز 1.300.000 طالب أي عندنا زيادة المقاعد البيداغوجية الذي يقدر بـ 100.000 مقعد بيداغوجي.

وفي مجال الهياكل الخدماتية فقد استلم القطاع 85.000 سرير جديد و06 مطاعم مركزية موطنه بالمجمعات الجامعية الكبرى وهو ما يرفع قدرات الإيواء الإجمالية في القطاع إلى 600.220 سريرا، وأنا أفتح قوسا بأنه هناك بلدا قريبا منا جدا وهو ينتمي إلى أوروبا، عدد الطلبة بهذا البلد هو 2.300.000، عدد الأسرة التي تم وضعها تحت تصرف الطلبة 150.000 سرير.

أما بخصوص الشطر الثالث من سؤالكم المتعلق بالبحث العلمي، فإنه بعد تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني من خلال تجديد تشكيلته وتنصيب المجلس الوطني لتقييم برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتم استكمالاً لبناء الصرح المؤسساتي للمنظومة الوطنية للبحث.

محفزة وجاذبة بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من النخبة الوطنية وإرساء نظام بحث بالتعاقد لفائدة الأساتذة الباحثين وإدماج طلبة الدكتوراه في أنشطة البحث العلمي من خلال إصدار القانون الأساسي لطالب الدكتوراه.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تلکم هي بعض عناصر الرد على سؤالکم الوجيه وأجدد لکم شکري وامتناني، وأشکرکم على کرم الإصغاء والسلام علیکم ورحمة الله تعالى وبرکاته.

السيد الرئيس: بدورنا نشکر السيد وزير التعليم

العالي والبحث العلمي على رده الضافي، وأسأل السيدة رفيقة قصري هل تريد أن تعقب أو تضيف شيئاً على ما جاء به السيد الوزير؟

السيدة رفيقة قصري: شکرا سيدي الرئيس.

أشکر معالي الوزير على هذا العرض الذي أعطانا نظرة سريعة لكل الإنجازات والنتائج المحصلة في هذا القطاع الحساس والهام، وأنا أشعر بالجهد المبذول من طرفکم ومن طرف شخصکم، سيدي الوزير، ومن طرف أيضاً كل إطارات القطاع ومن الأسرة الجامعية أيضاً بما فيها من أساتذة وعمال وطلبة.

لدي فقط ملاحظة تخص الوقت البيداغوجي المحدد للبرامج والاضطرابات التي لها أسباب مبررة وانعكاس سلبي فيما يخص التحصيل العلمي وهذه التعطيلات التي تكون من سنة إلى أخرى يمكن أن تؤدي إلى نقائص في المستوى، فالضحية الوحيدة هي الطالب، فإنني ألفت الانتباه فيما يخص هذا الجانب، لأن التحصيل العلمي يتطلب جهداً ذاتياً، وأتمنى للأسرة الجامعية، سنة جامعية موفقة والنجاح للطلبة، أشکرکم معالي الوزير على هذا العرض وشکراً.

السيد الرئيس: أسأل السيد الوزير هل لديه

ما يضيفه؟

السيد الوزير: شکرا لکم السيد الرئيس.

أردت أن أقول للأساتذة قصري بأننا سنعمل من أجل التكفل بما تفضلت به من نصائح وتوجيهات سديدة، خدمة للأسرة الجامعية بمختلف شرائحها، انطلاقاً من الطالب إلى الأستاذ، شکراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شکراً للسيد الوزير، ونبقى دائماً في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد محمد فخار لتقديم سؤاله الشفوي الخاص بهذا القطاع.

السيد محمد فخار: شکراً للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم، إليكم السؤال التالي نصه:

تعتبر الجامعة المؤسسة التربوية والعلمية الأساسية في تطور الأمم والشعوب، يتخرج منها الشباب ليتولى الوظائف والمناصب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتسيير شؤون الأمة نحو التقدم والسودد، فإذا صلحت الجامعة صلحت الأمة وإذا تأخرت وفسدت أصاب الأمة الوهن والتأخر.

سؤالي معالي الوزير هو:

أ) ماذا تفسرون - معالي الوزير - عدم التوافق الحاصل بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومديرية الوظيف العمومي فيما يخص التخصصات الدراسية الجامعية، حيث أصبح الطلبة المتخرجون يعانون مع الوظيف العمومي في بعض التخصصات مثل حاملي شهادات معهد التغذية، والتغذية والتكنولوجيات الفلاحية الغذائية؟

التعليم العالي.

(4) تعزيز تشغيل الخريجين الجامعيين وتعظيم فرص إدماجهم المهني.

ولبلوغ هذه الأهداف فقد تبنى القطاع مقاربة تشاركية في تصميم عروض التكوين واعتمادها، حيث يتم إشراك ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في أشغال اللجنة الوطنية للتأهيل التي تعود لها صلاحية الفصل في تأهيل عروض التكوين المقترح بعد تقييمها وإبداء الرأي فيها ولعل من مقاصد إشراك ممثلي المحيط الاقتصادي والاجتماعي تمكين القطاعات الأخرى والهيئات التابعة لها من الاطلاع على عروض التكوين والتخصصات المنبثقة عنها وطبيعة الشهادات المتوجة لها؛ وتوطيداً لهذه المقاربة فقد بادر القطاع بإعداد مدونة تتضمن كل الفروع والتخصصات التي تضمنها مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني بما في ذلك تخصصات التغذية والتكنولوجيا الفلاحية الغذائية، التي تشيرون إليها في سؤالكم ووضعها تحت تصرف المديرية العامة للوظيفة العمومية للاستئناس بها عند اعتماد وتوصيف المؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف المختلفة في الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية، التي يحكمها القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؛ وهنا لا بد أن أفتح قوساً لأشيد بالجهد المبذول من طرف السلطات التي تعمل الآن على رأس مديرية الوظيفة العمومية من أجل الإلمام بكل هذه المواضيع والتكفل بها في أقرب وقت وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدونة التي يتم تحيينها سنوياً ترسل إلى مختلف قطاعات النشاطات الأخرى لاطلاعها على خريطة التكوين العالي في كل الفروع والتخصصات وكذا الشهادات المسلمة من قبل المؤسسات الجامعية، وبشأن تخصص التغذية والتكنولوجيات الفلاحية الغذائية تحديداً، إسمح لي - سيدي العضو - أن أطلعكم بأنه تم بموجب قرار وزاري، مؤرخ في 13 مارس 2011، وبالتشاور مع الأسرة الجامعية لمعهد الغذاء والتغذية والتكنولوجيات الزراعية الغذائية التابع لمجموعة من الجامعات،

(ب) هل - معالي الوزير - وزارتكم تقوم بتجديد وتطوير التخصصات في الدراسات العليا لمسايرة التطور الحاصل في العالم تكنولوجيا وعلميا وفي جميع المجالات؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد فخار، والكلمة مرة أخرى للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إسمحوا لي، في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد محمد فخار، عضو مجلس الأمة على سؤاله الذي يطرح فيه إشكالية تشغيل خريجي التعليم العالي في عدد من التخصصات، ويتساءل عن مسعى القطاع لتطوير خريطة التكوين العالي لمسايرة التطورات الحاصلة في المجالات العلمية والتكنولوجية.

وبهذا الخصوص أود أن أطلعكم بأن إدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي الوطني وضمن فتحها على المحيط الدولي يعد هدفاً رئيسياً من أهداف إصلاح التعليم العالي، تتفرع عنه جملة من الأهداف الإجرائية الهامة والتي نذكر منها:

- (1) تحسين نوعية التعليم بما يسهم في رفع الكفاءة المعرفية والمهارية لخريجي التعليم العالي.
- (2) تطوير خريطة التكوين العالي وتنويعها بما يستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ويساير التطورات الحاصلة في المجالات المعرفية العلمية والتقنية.
- (3) إضفاء مقروئية أحسن - وطنياً ودولياً - على الشهادات الجامعية التي تمنحها مؤسسات

وعلى هذا الأساس طرحت هذا السؤال لمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بعد أن أصبحت هناك إشكاليات مع الأسف مع مديريةية الوظيفة العمومي في أغلب المسابقات التوظيفية التي تخص قطاعات مختلفة. وجدنا فيما سبق إشكالا بين شهادة علم النفس التربوي وعلم النفس المدرسي، ثم بعد ذلك شهادة علم الاجتماع التربوي وبعد ذلك أصبحت هذه الشهادات الأخيرة التي تخص المتخرجين من معهد التغذية؛ إذن هذه الإشكالات؟ طبعاً - هي تدخل في نفوس الطلبة التشاؤم بالنسبة للمستقبل وكذا التهرب من الانخراط في هذه التخصصات، والتغيير الملاحظ الآن في بعض الجهات فيما يخص الدخول الجامعي، يغير الطلبة تخصصاتهم خوفاً من المستقبل، لذا فإنني أشكر معالي الوزير وأطلب من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن يجعلوا من شهادة التخرج من الجامعات من الدراسات العليا هي الأساس لإيجاد الوظيفة وفي إيجاد المكانة اللائقة للشباب والأمل في تسيير دواليب الدولة وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد فخار، أعود فأسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيفه؟

السيد الوزير: سيدي الرئيس؛ أريد أولاً أن أنوه بما تفضل به السيد العضو، وأريد في نفس الوقت أن أطمئن السيد فخار حيث أشرت في مداخلتني إلى الجهد المبذول من طرف المديرية العامة للتوظيف العمومي في الفترة الأخيرة، فلا بد من التوقف عندما تقوم به المديرية من عمل جبار، وقد عملت من أجل أن تتكفل بمختلف ما يطرح على الساحة الوطنية سواء تعلق الأمر بقطاع التعليم العالي أو بقطاعات أخرى، فأنا شاكر لمديرية التوظيف العمومي، شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير التعليم والبحث العلمي؛ نبقي في القطاع ذاته والكلمة

إعادة تسمية الشهادة المتوجة للتكوين في هذا التخصص لتصبح شهادة مهندس دولة في التغذية والتغذية والتكنولوجيات الفلاحية الغذائية، كما تقرر بمناسبة إعادة تنظيم بعض الجامعات إعادة تسمية المعاهد المعنية لتصبح تحمل اسم معهد التغذية والتغذية والتكنولوجيات الفلاحية الغذائية؛ وهو ما من شأنه معالجة الإشكال الذي طرح من طرف بعض الحائزين على هذه الشهادة بتسميتها القديمة. وبخصوص الشطر الثاني من سؤالكم والمتعلق بتطوير التخصصات في الدراسات العليا وتجديدها فإننا نعتبر أن هذه المهمة تقع في صلب المهام ذات الأولوية للجامعة الجزائرية وتعد من أوكد واجباتها حيث تقوم فرق التكوين في مختلف المجالات المعرفية واللجان العلمية على مستوى الأقسام وعلى مستوى المجالس العلمية على مستوى الكليات سنوياً باقتراح مسارات تكوين جديدة في مختلف أطوار التعليم العالي، كما تشرف هذه الهيئات دورياً على تحيين المسافات التعليمية والمناهج الدراسية بما يراعي التطورات الحاصلة في مجال العلوم والمعارف والتقنيات، ويتساق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً لمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أعود فأسأل السيد محمد فخار هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد محمد .

السيد محمد فخار: شكراً سيدي الرئيس . شكراً معالي الوزير على هذه التوضيحات، وإني على يقين من حكمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي في تسيير هذا القطاع منذ سنوات طويلة، فلا بد من النظر إلى الشباب الجزائري المتطلع إلى الانخراط في الجامعة لسببين أو لهدفين: الهدف الأول هو التعلم والمعرفة.

الهدف الثاني فهو تأمين مستقبل الوظيفة القارة، الرسمية في إطار دواليب الدولة الجزائرية.

للسيد كمال بلخير.

السيد كمال بلخير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سؤال شفوي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه: إن ديمقراطية التعليم، والنمو الديمغرافي بالجزائر وكذا نسب النجاح المحققة في شهادة البكالوريا، كلها عوامل جعلت الجامعة في عمل واستعداد دائم للتكفل ببيداغوجيا وإدرايا بالطلبة الوافدين.

وعلى هذا الأساس أسأل ما يلي:

(1) في ظل الإصلاحات البيداغوجية المتواصلة، ما مدى توفير التأطير اللازم لذلك من الأساتذة (خاصة الدكاترة)، وما هو العجز الحاصل؟ وما هو البرنامج لتدارك ذلك؟

(2) هل الهياكل المتعلقة بالتدريس والإيواء والنشاطات والمرافق الأخرى كافية؟ وما هو البرنامج الجاري والمسطر لاستدراك العجز؟ تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كمال بلخير، الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد عضو مجلس الأمة المحترم. أود في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة على اهتمامه ومتابعته لتطور المؤشرات المتعلقة بالتعليم العالي، خاصة ما تعلق منها بقدرات التأطير النوعي ومدى كفاية المرافق البيداغوجية والخدماتية في القطاع. بخصوص التأطير فإن تعداد الأساتذة الباحثين مع مطلع الدخول الجامعي الحالي 2011-2012 قد بلغ 41.343 أستاذاً باحثاً موزعين على مختلف الرتب العلمية والدرجات الأكاديمية، وهو ما يجعل معدل التأطير الوطني مستقراً عند نسبة أستاذ واحد لكل 29 طالباً، وعلى صعيد التأطير النوعي فقد بلغ تعداد الأساتذة من ذوي المصنف العالي الذين يحملون رتبة أستاذ التعليم العالي ورتبة أستاذ محاضر من الصنف (أ) 8.045 أستاذاً باحثاً، وإذا ما أضفنا إلى هذا العدد فئة الأساتذة الباحثين الذين يحملون رتبة أستاذ محاضر من صنف (ب) ممن يحملون درجة الدكتوراه والبالغ عددهم 2.922 أستاذاً باحثاً، فإن تعداد التأطير البيداغوجي النوعي يرتفع إلى نحو 10.971 أستاذاً باحثاً، أي ما يعادل نسبة 26.53% من إجمالي هيئة التدريس وهذا رقم إيجابي وإيجابي جداً. وعلى الرغم من التحسن المسجل في معدلات التأطير البيداغوجي كماً ونوعاً، إلا أن بعض التخصصات ما زالت تعاني من نقص نسبي في التأطير النوعي مثل الإعلام الآلي واللغات على وجه الخصوص، وفي هذا الصدد فقد اعتمد هذا القطاع برامج وخططاً ملائمة لتدارك العجز المسجل واتخذ جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى دعم التأطير وتفعيل مخطط تكوين المكونين، وذلك من خلال تفعيل الدراسات ما بعد التدرج على مستوى الماجستير والدكتوراه، مما أدى إلى تحسن مضطرد في مردودها الداخلي، حيث تجلى ذلك خاصة في زيادة عدد الرسائل والأطروحات المنجزة، وأنتم تتذكرون في مداخلة الأولى أنني

وهنا - إن سمحتم - أريد أن أفتح قوساً ما تحقق منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا هو أكثر من ضعف ما حققناه منذ الاستقلال حتى سنة 1999، هذا من الجانب العددي فإن نحن توقفنا عند الجانب النوعي فبدون شك، ليس هناك وجه مقارنة تماماً، بين ما تم وضعه تحت تصرف الطلبة وما يوضع الآن تحت تصرف الطلبة والأساتذة، وفي هذا السياق فقد استلم القطاع مع مطلع الدخول الجامعي الحالي 127.000 مقعد فيزيائي جديد و10 قاعات كبرى للمحاضرات و06 مكتبات مركزية، وهو ما يرفع القدرات الإجمالية للقطاع في المجال البيداغوجي إلى أكثر من 1.400.000 مقعد بيداغوجي، باستعمال معامل التشغيل أدنى الطاقات البيداغوجية يقدر بـ 1.2، لكي أكون واضحاً فإن معامل التزايد الذي نضاعف به عدد مقاعد الأشخاص لكي نتحصل على عدد المقاعد البيداغوجية.

كما أستلم القطاع 85.000 سرير جديد و06 مطاعم مركزية موطنة في المجمعات الجامعية الكبرى، وهو ما يرفع القدرات الإجمالية للقطاع في مجال الخدمات الجامعية إلى أكثر من 600.000 سرير؛ وللعلم فإن هذه الزيادة المعتبرة في قدرات الاستقبال البيداغوجي والخدماتي ترافقت مع توسع شبكة مؤسسات التعليم العالي بعد أن تيسر إنشاء مركزين جامعيين جديدين في كل من تيبازة وتندوف، وفتح مدرسة عليا جديدة للأساتذة بالأغواط، كما ترافقت مع توسع شبكة الخدمات الجامعية بعد أن تيسر فتح 17 إقامة جامعية جديدة وإنشاء مديرتين جديدتين للخدمات الجامعية وستعزز قدرات الاستقبال في القطاع سنوياً بفضل تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014، الذي يتضمن إنجاز وتجهيز 322.000 مقعد بيداغوجي، و161.000 سرير و22 مطعماً جامعيًا، إضافة إلى عمليات دعم مختلفة ذات صلة بالوسائل البيداغوجية والدعائم التعليمية وبصيانة المنشآت وتجديد العتاد، مما يضمن التكفل بالتدفقات الطلابية في أفاق 2015. فبالمخططات التي تم رصدها من سنة 2000 إلى يومنا هذا فإنه بإمكاننا أن نقول بأننا - إن شاء

قد أشرت إلى أن رقم الطلبة المسجلين في الماجستير والدكتوراه قد بلغ 50.000 مسجل.

تنفيذ برامج متعددة السنوات للتكوين في الخارج، من بين الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التعليم العالي، تنفيذ برنامج متعدد السنوات للتكوين في الخارج عن طريق تخصيص 420 منحة سنوياً لفائدة الأساتذة المساعدين الذين هم في مرحلة إنهاء أطروحاتهم وتخصيص 100 منحة سنوياً لفائدة المتفوقين في التدرج لتحضير دكتوراه.

تنفيذ برنامج العطل العلمية وما يسمى بالسنة السبتية - لا أدري إن كان المصطلح العربي صحيحاً - لفائدة الأساتذة المحاضرين من صنف (أ) قصد تحسين المعارف واكتساب أساليب وتقنيات جديدة لدى جامعات ومخابر بحث أجنبية.

إجراء آخر يتعلق بمضاعفة منح التكوين في الخارج لفائدة كل أعضاء هيئة التدريس.

إجراء آخر كذلك هو تفعيل وظيفة الأستاذ المشارك من أجل دعم قدرات التأطير بالكفاءات رفيعة المستوى المنتمية إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

إجراء آخر يتعلق بتشجيع الأساتذة المدعوين، غير المقيمين من خلال تفعيل الاتفاقيات التي تربط الجامعات الجزائرية بنظيراتها الأجنبية قصد تعزيز التأطير النوعي.

إصدار القانون الأساسي لطالب الدكتوراه الذي يسمح لهذه الفئة بتأطير عدد من الأنشطة البيداغوجية بواقع ثلاث ساعات أسبوعياً، مما يعزز قدرات التأطير الكمي في مرحلة أولى، ودعم التأطير النوعي لمدرسين ذوي الكفاءة والخبرة في مرحلة لاحقة؛ وبخصوص الشرط الثاني من سؤالكم المتعلق بالهيكل البيداغوجية والمرافق الخدماتية، فإن قدرات الاستقبال في القطاع ما فتئت تتوسع من سنة لأخرى بفضل برنامج التطوير والاستثمار غير المسبوقة والتي استفاد منها القطاع في السنوات العشر الأخيرة.

إجابة على سؤالنا، وفي هذا الإطار وإضافة إلى الجهود التي يبذلها في قطاع التعليم العالي، فإننا نوصي بمزيد من الإجراءات لتدارك النقص الموجود في التأطير كمّاً نوعاً، مع العمل على إيجاد الصيغة اللازمة لاستقطاب كفاءاتنا بالخارج وتحفيزهم للعمل بأرض الوطن، ونوصي كذلك بالسرعة في إنهاء ما هو قيد الإنجاز من هياكل تابعة لقطاع التعليم العالي لضمان ظروف دراسة كافية لتلبي الاحتياجات؛ وفي النهاية ومرة أخرى شكراً معالي الوزير، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كمال بلخير، السيد الوزير يتفضل إن كان يريد إضافة لما سبق وأن أفادنا به؟

السيد الوزير: السيد الرئيس، أنا سأعمل بما تفضل به السيد العضو من نصائح وتوجيهات، وسنعمل من أجل تجسيدها في أرض الواقع وشكراً لكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والكلمة للسيد رشيد عساس.

السيد رشيد عساس: شكراً سيدي الرئيس .
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إذن، طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور،
والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02،
المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
يشرفني أن أطرح سؤالاً شفويًا، وباختصار
للوقت المستهلك إلى حد الآن، على معالي وزير

الله وبقدرة السميع العليم - قد تكفلنا بانشغالات طلابنا حتى آفاق 2020 ، حيث ما تفضل به السيد رئيس الجمهورية تجاه التعليم العالي لا يكفي الثناء على هذا الجهد ولكن لابد من الإشارة إليه، لأنه جهد فريد من نوعه سواء كان على المستوى الوطني أو على المستوى الإفريقي؛ أنا قد كنت رئيس اتحاد الجامعات الإفريقية وقد تجولت عبر العالم، فما يحدث في الجزائر خلال هذه السنوات الأخيرة - يعني - هو أمر فريد من نوعه.

سيدي الرئيس،
السيد عضو مجلس الأمة،
تلکم هي الإيضاحات التي أردت التركيز عليها في معرض الرد على سؤالكم.
السيد الرئيس،

إن سمحتم سأتجرأ لأجزل لكم الشكر شخصياً على كرمكم وعلى رحابة صدركم لإعطائنا الوقت الكافي للغوص في تفاصيل الأسئلة وإعطاء الإجابة التي أتمنى أن تكون في مستوى انشغالات السيدات والسادة الأعضاء.

إذن شكراً لكم - سيدي الرئيس - ودمتم في خدمة مجلس الأمة، أشكرکم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: بدورنا نتوجه إليك بالشكر، السيد الوزير، على الكلمات الطيبة التي توجهت بها تجاه الهيئة وتجاه شخصنا، فطبعاً لا أحد منا ينكر الجهد المبذول في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والأسئلة التي تطرح يقصد بها، في الواقع، تمكين مسؤول القطاع لكي يعطي مزيداً من الضوء على الإنجازات والجهود التي تبذل في القطاع.
الكلمة مرة أخرى للسيد كمال بلخير إن كان يريد أخذها؟

السيد كمال بلخير: شكراً سيدي الرئيس.
في البداية أشكر معالي الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها، وعلى المعلومات التي تقدم بها

أن يتم الحرص في البرنامج الخماسي المقبل خصوصاً على ما يلي:

(1) مواصلة تدارك العجز الوطني والاستجابة لتطلعات السكان، هذا هو المحور الأول.

(2) ضبط عمليات تخطيط الحاجات الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية والثقافية للسكان على المستوى المحلي.

(3) إنجاز المنشآت الأساسية التي تتطلبها التنمية الوطنية.

(4) تطوير قدرات المرفق العمومي في كل الميادين.

(5) تعبئة التدخلات المطلوبة من الدولة وذلك من أجل مرافقة التنمية الاقتصادية، يعني دعم الاستثمار واستحداث مناصب الشغل وكذا التنمية الفلاحية والريفية.

وكما تعلمون، لكل برنامج حتى لبرنامج السكن أبعاده الاجتماعية لتلبية حاجة المواطن، لكن له أبعاد اقتصادية من خلال - خاصة - إستحداث مناصب الشغل.

في المقام الثاني نصت نفس التعليمات على ضرورة عدم إغفال بعض العوامل الهامة لدى إعداد البرنامج الخماسي، هذا ولاسيما أهمية البرنامج الجاري - لأنه لدينا برنامج قيد الدراسة - الذي سيثقل كاهل بعض القطاعات إلى غاية نهاية البرنامج الخماسي القائم، وهو ما ينبغي ألاّ يدفعنا إلى تشتيت قدراتنا أكثر والحرص أولاً على الإنجاز الأمثل للدراسات الخاصة بالمشاريع التي نعزم اقتراحها.

مختلف المخططات التوجيهية التي أعدتها قطاعات مختلفة أو يجري استكمالها والتي يجب أن تكون بمثابة الأساس المرجعي لمواصلة جهود التنمية خلال السنوات الخمس المقبلة.

أما في المقام الثالث، نصت نفس التعليمات على ضرورة استخلاص العبر، أقول في تصور مشروع البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010-2014، من تسيير البرنامج الخماسي المنصرم الضخم واللامسبوق - كما يعلم الجميع - والذي تبين من

السكن والعمران هذا نصه:

ما هو المقياس المعتمد في توزيع مختلف برامج السكن، والتهيئة العمرانية على مختلف ولايات الوطن؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد رشيد عساس، والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران.

السيد وزير السكن والعمران: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الأفاضل، أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد العضو الفاضل رشيد عساس على هذا السؤال الشفوي المتعلق بالمقاييس المعتمدة في توزيع مختلف برامج السكن وبرامج التهيئة العمرانية على ولايات الوطن.

رداً على هذا السؤال يشرفني أن أقدم لكم الخطوط العريضة المنتهجة التي اتبعت لإعداد برامج السكن، وكذا برامج التهيئة العمرانية والتي تم تخصيصها للولايات في إطار المخطط الخماسي الجاري، أي مخطط 2010-2014.

بداية، أشير إلى أنه وتطبيقاً لتعليمات السيد رئيس الجمهورية فقد تناولت الحكومة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 جويلية 2008 موضوع تحضير مشروع المخطط الخماسي للتنمية للفترة الخماسية 2010-2014، وعلى إثر هذا الاجتماع كلف السيد رئيس الجمهورية آنذاك أعضاء الحكومة، كل في قطاعه أو كل فيما يخصه، بالانطلاق في تحضير مشروع المخطط الخماسي للتنمية للفترة المذكورة، ثم أصدر تعليمات لأعضاء الحكومة حدد فيها الأهداف التي يتعين مراعاتها في إعداد المخطط المذكور.

يعني كانت هناك ورقة طريق وخطة لإعداد هذا البرنامج؛ نصت هذه التعليمات في المقام الأول على

كافة البرامج المقترحة في إطار البرنامج الجديد بما في ذلك البرامج التي تم تسجيلها ولم تنطلق بها الأشغال بعد والتي أشرت إليها آنفاً. أما فيما يخص الجانب المتعلق بالتهيئة العمرانية، فما كان مطلوباً من السيدة والسادة الولاة هو تقييم الاحتياجات من حيث المواقع التي يتعين معالجتها والآثار المنتظرة والميزانية المطلوبة بما فيها طبعاً مخططات شغل الأراضي التي تحتاج إلى التهيئة كما أشرت إلى ذلك منذ حين.

السيد الرئيس الموقر،

السيدات والسادة الأفاضل،

كما تعلمون، فإن البرامج القطاعية المعدة من طرف الولايات في مجال السكن تمت المصادقة عليها من طرف الحكومة في مجملها، بحيث يشمل البرنامج المصادق عليه 1.200.000 وحدة سكنية، في حين أن الاحتياجات، أقول الاحتياجات المقدمة من طرف الولايات قدرت بـ 1.115.000 وحدة سكنية، طبعاً الاحتياجات المقدمة من طرف الولايات هي مجمل الاحتياجات المقدمة من طرف البلديات والدوائر والولايات حسب القدرات وحسب - خاصة - الوعاءات العقارية القابلة لاستقبال برامج سكنية، فالحكومة أعطت ومنحت أكثر من 1.200.000 من أصل 1.115.000 طلب، هذا مع العلم أن البرنامج المتبقي من المخطط الخماسي المنفرط يشمل 800.000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وعلى مستوى كل الولايات، وبعبارة أخرى فإن البرنامج الإجمالي للسكن يحتوي على مليوني وحدة سكنية، التي أضيفت لها - كما تعلمون - حصة إضافية بقرار من السيد رئيس الجمهورية وتشمل 450.000 وحدة سكنية موزعة كالتالي:

- 200.000 مسكن عمومي إيجاري.

- 200.000 سكن ريفي.

- 50.000 مسكن ترقوي مدعم مخصص لفئة

الشباب .

وعليه، فإن البرنامج الإجمالي المسجل خلال الفترة الخماسية 2010-2014، أصبح 2.450.000 وحدة سكنية موزعة كالتالي:

خلاله أو من خلال تسييره بأن الموارد المالية لا تعني العامل الوحيد الذي ينبغي التحكم فيه، بل ينبغي أيضاً عدم إغفال مسائل أخرى مثل وسائل الإنجاز، قدرات الدراسات المسبقة ومتابعة الورشات من قبل إدارتنا المعنية، وكذلك توفير الأوعية العقارية ولاسيما لبناء السكنات؛ يمكن أن نملك المال لكن في غياب العقار ووسائل الإنجاز ووسائل الدراسة ووسائل المتابعة ومواد البناء إلى غيرها فالمال وحده هو شرط أساسي لكنه لا يكفي لتحقيق ما نريد إنجاز، بالإضافة إلى هذه التعليمات قد تم كذلك إصدار تعليمات حول نفس الموضوع موجهة للسيدة والسادة الولاة الذين كلفوا من جهتهم بضبط قائمة الحاجات التي ينبغي تلبيتها سواء على مستوى البلدية أو الولاية.

فيما يخص قطاع السكن بالتحديد، ما كان مطلوباً من السيدة والسادة الولاة هو ضبط - على مستوى كل البلدية - الاحتياجات في مجال السكن حسب الصيغ طبعاً عمومي إيجاري، أو ترقوي مدعم أو ريفي، وكذا في مجال التهيئة العمرانية مع مراعاة العجز الذي يتعين تغطيته خلال الفترة الخماسية.

السيد الرئيس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الأفاضل، عملاً بهذه التوجيهات قدمت الولايات برامجها التقديرية في مجال السكن (الصيغ التي ذكرتها) وكذا في مجال التهيئة العمرانية.

في مجال السكن أشير إلى أن الاحتياجات المعبر عنها بمختلف الصيغ رافقها تقييم مدى توفر الأوعية العقارية اللازمة لإقامة المشاريع وكذا الاحتياجات الإضافية التي تفرضها التوسعات العمرانية الضرورية، والتي تحتاج كما هو معلوم إلى مراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وكذا تهيئة مخططات شغل الأراضي.

كما رافقها تقييم حجم البرامج التي هي في طور الإنجاز في إطار المخطط الجاري وكذا البرامج التي لم تنطلق بها الأشغال بعد.

رافقها كذلك تقييم حجم وسائل الدراسات والإنجاز القابلة للتعبئة والقادرة على استيعاب

العمليات، لأن الأمر في الميدان يتطلب تجنيد مكاتب الدراسات وتجنيد مقاولات ويتطلب خاصة التحكم في الدراسات ولا يكفي أن نشرع في عملية التهيئة العمرانية وبمجرد سقوط الأمطار نواجه مشاكل في كثير من الولايات وأنتم أدري مني. تلکم هي- السيد الرئيس الموقر السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة - المعلومات التي ارتأيت من المناسب تقديمها لكم رداً على هذا السؤال المطروح، أشكرکم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير السكن وال عمران، أعود فأسأل السيد رشيد عباس هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد رشيد عباس: شكراً سيدي الرئيس. ليس لي تعليق سوى إزداء الشكر والامتنان للسيد وزير السكن على إجابته الشافية والكافية خاصة في الشطر الثاني من الإجابة وبتفاعل خيراً - إن شاء الله - فيما سيأتي من أيام.

السيد الرئيس: شكراً للسيد رشيد؛ ليس للسيد الوزير ما يضيفه، ونبقى دائماً في نفس القطاع والكلمة للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال الشفوي موجه للسيد وزير السكن وهذا نصه:

إن وزارة السكن تعمل جاهدة لبناء السكنات الاجتماعية عبر الوطن، وقد عملت بوتيرة كبيرة في إنجاز المشاريع السكنية الاجتماعية على المستوى

01- مليون وحدة سكنية عمومية إيجارية. - 900.000 وحدة سكنية ريفية. - وأخيراً 550.000 ترقية مدعمة. فبطبيعة الحال فإن هذا البرنامج الضخم الذي لا مثيل له يسمح لنا بمنح مجمل الولايات برامج تفوق بنسب معتبرة الاحتياجات التي قامت بتقييمها عند إعداد برامجها التقديرية في إطار المخطط الخماسي الحالي. لدي - السيد عباس - تقرير بأنه منح لكل الولايات أكثر من 100% ومما طلبت اليوم. سيدي الرئيس الموقر، السيدات والسادة الأفاضل،

أضيف إلى أنه ما هو مطلوب من القطاع هو تسليم ما لا يقل عن 1.200.000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ خلال الفترة الخماسية الحالية، وهذا تجسيدا لالتزام فخامة السيد رئيس الجمهورية، أما بالنسبة للجانب المتعلق بالتهيئة العمرانية، أشير إلى أن الميزانية التي تم تخصيصها لعمليات التهيئة بما فيها تهيئة مخططات شغل الأراضي قد قدرت بـ 250 مليار دينار جزائري في هذه الفترة، ويعتبر هذا المبلغ ضخماً حتى ولو أن التقديرات المقدمة من قبل الولاية أو الولايات بلغت حوالي 1.000 مليار دينار في التهيئة، حقيقة طلب 1.000 مليار لكن توقفت الحكومة في 250 ملياراً وهذا بطبيعة الحال لم يكن من تلبيته نظراً:

- لحجم هذا المبلغ،
- لا توجد لدينا قدرات إنجاز كافية لاستيعابه خلال الفترة الخماسية المعنية.

هذا ما تأكد لنا من خلال المخطط الخماسي المنفرط الذي رصدت له ميزانية تقدر بـ 317 مليار دينار، والتي لم يستهلك منها سوى 71% بالتحديد؛ والعمليات المسجلة مستمرة وهو الأمر الذي أدى بنا إلى إدراج تغيير في المسار بحيث إن تسجيل العمليات على مستوى الولايات لا يتم إلا بعد إتمام الدراسات التقنية الخاصة بكل عملية.

لا تسجل العمليات اليوم قبل الانتهاء من الدراسة وبكل الولايات، نطلب أولاً الدراسة ثم نقوم بتسجيل

الصيغة من السكن قد باعوا هذه السكنات بسبب ما تم تقديمه من معطيات من طرفكم. اعتباراً لهذا السؤال يشرفني أن أوافيكم بما ارتأيته مناسباً رداً عليه.

بداية، أود التذكير بتعريف السكن العمومي الإيجاري، يجب ذلك، فقد منحني هذه الفرصة وأنت مشكور.

السيد الرئيس، والسيد العضو المحترم قلت أود تعريف السكن العمومي الإيجاري وشروط الاستفادة منه وكذا كيفيات منحه مثلما هي محددة في التنظيم الساري المفعول أي المرسوم التنفيذي رقم 08-142، المؤرخ في 11 ماي 2008، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، هذا التذكير بدا لي مهماً ليس فقط في إطار الرد على السؤال المطروح، بل أيضاً للتوضيح للحضور الكريم وللمشاهدين الكرام كذلك الإجراءات التنظيمية التي تؤطر عمليات منح السكن العمومي الإيجاري للمواطنين الذين يستوفون الشروط المطلوبة.

(1) فيما يخص تعريف السكن العمومي الإيجاري، تجدر الإشارة إلى أنه بمفهوم هذا المرسوم يقصد به السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكناً أو تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر لأدنى شروط النظافة؛ كما يمكن استعمال هذه الصيغة لتلبية حاجيات محلية ناتجة عن ظروف استثنائية أو ذات منفعة عامة مؤكدة.

(2) وفيما يخص شروط الاستفادة من هذا السكن، فإن المادة الثالثة من المرسوم المذكور تنص على أنه لا يمكن لشخص أن يطلب منحه سكناً عمومياً إيجارياً إذا كان يملك عقاراً ذا استعمال سكني ملكية تامة، يملك قطعة أرض صالحة للبناء، استفاد من سكن عمومي إيجاري أو سكن اجتماعي تساهمي، أو سكن ريفي أو سكن تم اقتناؤه في إطار البيع بالإيجار، استفاد من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء سكن أو تهيئة سكن ريفي.

الوطني، ولكن أصبح العائق الكبير للمواطنين هو الحصول على عقد الملكية للسكن، فمع الأسف إذا نظرنا إلى السكنات الاجتماعية التي تمنح بنسبة لا بأس بها تباع إلى مواطنين آخرين، ويبقى المواطن الذي اشترى سكناً من مواطن آخر عالقا من حيث الوثائق مما يسبب مشاكل كبيرة أثناء موت ذاك البائع أو مع الورثة.

سيدي الوزير،

ألا تفكرون في حق التنازل من طرف المواطن البائع للشاري؟ رغم أنه توجد قوانين تمنع بيع السكن الاجتماعي ولكن الحاصل أن آلاف المستفيدين باعوا هذه السكنات لعدة معطيات، ربما يريدون سكناً أكبر أو أصبح سكنهم المتحصل عليه صغيراً بالنسبة لعدد أفراد الأسرة، وبالتالي يبيع ذلك المسكن؛ ألا تفكرون في إيجاد صيغة موضوعية للتنازل؟ أقل القليل بإيجاد حل لآلاف المواطنين العالقين وحل مشاكلهم؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد جمال والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران.

السيد وزير السكن والعمران: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس المحترمون، أسرة الإعلام، زميلي في الحكومة، السيد الوزير، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر طبعاً السيد العضو الفاضل، السيد جمال قيقان على هذا السؤال الشفوي المتعلق بالسكن العمومي الإيجاري ذي الطابع الاجتماعي، والذي يسأل بشأنه عما إذا كانت السلطات العمومية تفكر في حق التنازل من طرف المواطن البائع للمشتري، وهذا رغم وجود - كما تفضل به - قوانين تمنع بيع السكن الاجتماعي. حسب التفسير المقدم من طرف السيد العضو الفاضل، فإن هذا السؤال قد طرح على أساس أن الآلاف من المستفيدين من هذه

المداخيل الشهرية لطالب السكن وزوجته وكذا تنقيطها كالتالي :

– تساوي 12.000 دينار أو تقل عنها لديه 30 نقطة، إذا كان دخله الشهري يساوي أو أقل من 12000 دينار،

– تزيد عن 12.000 دينار أو تساوي 18.000 دج أو تقل عنها لديه 25 نقطة.

– تزيد عن 18.000 ألف وتساوي 24.000 دج أو تقل عنها لديه 15 نقطة.
إذن هناك تدريج.

بالنسبة لظروف السكن فإن نص المادة 36 تنص على أنه تحدد وتقيم المعايير المرتبطة بظروف السكن كالتالي:

– يقيم طالب السكن في محل غير مخصص للسكن، قبو، مرآب، مركز عبور لديه 50 نقطة.

– طالب سكن يقيم في سكن مهدد بالانهيار وصفته المصالح التقنية المؤهلة على كونه يمثل خطراً على الأمن العمومي، إذا كان ملكاً جماعياً لديه 50 نقطة وإن كان ملكاً فردياً لديه 30 نقطة.

– طالب سكن يقيم عند أقربائه أو عند الغير أو يقطن في سكن مؤجر عند أحد الخواص لديه 25 نقطة.

– طالب سكن يقيم في سكن وظيفي لديه 15 نقطة، لا يجمع تنقيط هذه العناصر.

بالنسبة للوضعية العائلية والشخصية، فإن المادة 37 تنص على أنه تحدد وتقيم المعايير المرتبطة بالوضعية الشخصية والعائلية لطالب السكن كما يلي :

الوضعية العائلية:

– متزوج أو متزوجة.

– أرملة أو أرملة لديه 10 نقاط.

– مطلق أو مطلقة.

– عن كل شخص معترف به قانوناً أنه متكفل به ويقيم معه تحت سقف واحد لديه نقطتان، سواء كان ابنه أو أباه على ألا يزيد عددهم عن 04 أشخاص.

– عن كل شخص معترف به قانوناً أنه متكفل به ويقيم معه تحت سقف واحد نقطتان (على أن

تعني هذه الشروط أيضاً نوع طالب السكن. وينص أيضاً نفس المرسوم في مادته الرابعة على أنه لا يستفيد من السكن العمومي الإيجاري إلا الشخص الذي يقيم منذ خمس سنوات على الأقل ببلدية إقامته الاعتيادية ولا يتجاوز دخله العائلي الشهري 24.000 دينار، هذه هي الشروط. (3) فيما يخص كفاءات منح السكن؛ أشير إلى أن إعداد قوائم المستفيدين من هذه الصيغة من السكن يتم وفق شروط تراعى فيها مقاييس دقيقة يحددها نفس المرسوم، الذي عوض – كما تعلمون – المرسوم التنفيذي رقم 98-42، المؤرخ في 01 فيفري 1998، بحيث ينص في المادة 34 منه على أنه "يمنح السكن العمومي الإيجاري حسب مجموع النقاط ويوجد أشخاص يتهمون اللجان وكل من له دخل في توزيع هذا السكن، قلنا يمنح السكن العمومي الإيجاري حسب مجموع النقاط التي يتحصل عليها طالب السكن بتطبيق سلم التنقيط هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المرتبطة بما يأتي قلت بما يلي:

(1) مستوى مداخيل طالب السكن وزوجته.

(2) ظروف السكن .

(3) الوضعية العائلية والشخصية.

(4) وأخيراً أقدمية الطلب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الأفاضل،

نظراً لما لاحظناه من احتجاجات هنا وهناك على إثر نشر قوائم المستفيدين من هذه الصيغة من السكن بعد إعدادها من طرف لجان الداوئر المؤهلة التي تشرف على عملية التوزيع، فإنني أرى أنه من المناسب أن أقدم الشرح المفصل للمقاييس المعتمدة لمنح هذا النوع من السكن وتنقيطها كما هي محددة في التنظيم.

وعليه، أستسمحكم منحي البعض من الوقت القصير – سيدي الرئيس – إن أمكن ذلك، شكراً سيدي الرئيس.

بالنسبة لمستوى مداخيل طالب السكن وزوجته، فإن المادة 35 تنص على أنه "تحدد مستويات

هذا التنظيم، يمكن لكل طالب سكن يرى أنه قد أجحف في حقه بعد نشر القوائم المؤقتة أن يقدم طعناً لدى لجنة الطعن التي يترأسها الوالي. مهما يكن من أمر، فإنني أود أن أطمئن ومن هذا المنبر بالذات كل المواطنين طالبي السكن بأن السلطات العمومية تسهر على أن تتم عملية التوزيع في ظل الشفافية والإنصاف وأن ضخامة البرنامج المسجل للفترة الخماسية 2010-2014 والذي يشمل ما لا يقل عن 01 مليون وحدة سكنية عمومية إيجارية يسمح - بدون شك - بتلبية أكبر عدد من الطلبات المسجلة هذا ومع العلم أن جزء 40% من هذا البرنامج سيخصص للشباب الذين لا يتجاوز عمرهم 35 سنة كما ينص عليه طبعاً التنظيم، وكما يجب أن أذكر كذلك أن هذا البرنامج يشمل جزءاً معتبراً وهو 380.000 وحدة سكنية سوف تخصص للقضاء على السكن الهش الذي نأمل أن يتم في غضون نهاية الخماسي الحالي.

سيدي الرئيس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، وبعد هذا العرض المفصل الذي وضحت من خلاله تعريف السكن العمومي الإيجاري الذي يعلم الجميع أنه ملك للدولة، ومن ثمة المجموعة الوطنية وهو ممول من الخزينة العمومية، تم تخصيصه - حصرياً - من طرف الدولة للفئات التي حددها التنظيم والذي يمنح على أساس الشروط التي قمت بشرحها بالتفصيل، فإنه يتضح جلياً بأنه لا يمكن لأي مستفيد من هذا النوع من السكن أن يبيعه لشخص آخر، لأن ذلك أمر غير مقبول من ناحية المبدأ، وفي نفس الوقت هو ممنوع قانوناً ويمثل مخالفة يعاقب عليها، كون أنه لا يمكن لأي كان أن يبيع أو يؤجر ملكاً لا يحوزه، لا يمكنه أن يتصرف فيه لأنه مستأجر لدى الدولة فهذا ممنوع منعاً قانونياً، أي حسب القانون العام، أن يبيع وحتى الاستئجار الثانوي ممنوع قانوناً. وبهذا الصدد بودي أن أضيف أن المرسوم التنفيذي رقم 98-43، المحدد لشروط نقل حق الإيجار وهي حالات حددها التنظيم؛ لا يسمح لمواطن مستفيد

لا يزيد عددهم عن 4 أشخاص).

- عازب غير متكفل بأشخاص آخرين 08 نقاط.
- أعزب ومتكفل بأشخاص آخرين لديه 08 نقاط.

- الوضعية الشخصية: مجاهد أو من ذوي الحقوق في مفهوم القانون رقم 99-07، المؤرخ في 05 أبريل 1999، لديه 30 نقطة .

- شخص معاق لديه 30 نقطة كذلك.

بالنسبة لأقدمية طلب السكن: فإن المادة 38 تنص على أنه "تحدد أقدمية الطلب المسجل قانوناً وتقييم كما يأتي:

- من خمس سنوات إلى ثماني سنوات أقدمية لديه 30 نقطة.

- أكثر من ثماني سنوات وأقل من عشر سنوات لديه 35 نقطة.

كلما كانت لديه الأقدمية كلما كان محظوظاً في عدد النقاط.

- أكثر من عشر سنوات وأقل من خمس عشرة سنة لديه 40 نقطة.

- أكثر من خمس عشرة سنة لديه 50 نقطة.

هناك الكثير من الأشخاص يحتجون، لا أقول الأقلية بحيث يقولون لنا كلما تعمل الإدارة واللجان.. لكن هذا العمل هو مراقب بعدياً من طرف هيئات الرقابة.

طبعاً يبقى المحتاجون، ولديك ما تختاره، فمنهم من يتحصل على 157 نقطة ويتحصل الآخر على 158 نقطة، طبعاً الشخص الثاني المتحصل على 158 نقطة يستفيد من السكن أما الشخص الأول فإنه ينتظر دوره.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، إن ارتأيت تقديم هذه المعايير وسلم التنقيط بشكل مفصل مثلما جاءت في المرسوم المعني، فإن الغرض من ذلك هو إبراز بوضوح أن عملية إعداد قوائم المستفيدين تخضع لتأطير صارم ولا يتم كما يظن البعض بشكل عشوائي، بالإضافة إلى ذلك يجب أن أذكر أيضاً أنه طبقاً للمادة 41 من

وعلى رأسها وزير السكن على المجهودات الجبارة التي تقوم بها، خاصة ونحن في هذا الوقت الصعب بالذات حيث عانت بلادنا مؤخراً من كوارث طبيعية عدة، كالزلازل والفيضانات وهذا ما يتطلب توفير عدد كبير من السكنات وفي وقت وجيز، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً، حمى الله الجزائر من الكوارث التي تحدث بها فما بالك أن نضيف لها كارثة غير واردة في الظرف الحالي! ليس للسيد الوزير ما يضيفه؛ إذن ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي مقدم إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التالي نصه: ونحن على أبواب موسم الحج 2011، أتقدم بالشكر الجزيل إلى البعثة الطبية في البقاع المقدسة ولكم سيدي الوزير.

لكن ما لاحظناه، أن الأمراض العقلية والانهيارات العصبية أصبحت أكثر انتشاراً في أوساط الحجاج في البقاع المقدسة، مما دفع بالكثير إلى الانتحار. هذا الوضع يتطلب منا عناية أكبر بتأطير هذه الشريحة من قبل أخصائيين في علم النفس وعلم الاجتماع بصفة وقائية.

سؤالي هو كالتالي:

هل من ضمن البعثة الطبية في البقاع المقدسة يوجد أخصائيون في علم النفس وعلم الاجتماع؟ إن كان الأمر كذلك، وبما أن عمل هؤلاء الأخصائيين هو وقائي، لماذا لا يكون إيواؤهم مع الحجاج، أي

من سكن عمومي إيجاري أن يقوم بنقل حق إيجار لفائدة مواطن آخر إلا الأشخاص الذين لهم علاقة قرابة من الدرجة الأولى أي الفروع وأن تتوفر فيهم شروط الحصول على السكن الإجتماعي مثل عدم امتلاك سكن اجتماعي حسب ما هو منصوص عليه في التنظيم المعمول به، أي تتوفر فيهم شروط حق البقاء في مساكنهم حسبما هو منصوص عليه في الأحكام التشريعية المعمول بها، هذا مع العلم أن المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المذكور، قد كرس نفس المبدأ في مادته 44 والتي تنص على أنه يجب أن ينص عقد الإيجار صراحة على منع أي إيجار من الباطن أو أي نقل حق الإيجار مع مراعاة أحكام المرسوم التنفيذي أي 98-43، المؤرخ في 01 فيفري 1998، المذكور سابقاً والعقوبات التي يتعرض لها المخالفون، لأن هذا الإجراء يصبح بين المؤجر والمستأجر حسب مرسوم 2008 كما يجب أن يمر على الموثق فإنه عقد في الظاهر والباطن.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، أستسمحكم إن كنت قد أطلت عليكم وتلكم هي المعلومات التي ارتأيت من المناسب تقديمها لكم، شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير السكن والعمران، والكلمة مجدداً للسيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكراً سيدي الرئيس.

أتقدم بالشكر الجزيل للسيد معالي الوزير على هذا الرد الكافي.

سيدي الرئيس،

نحن على علم وعلى يقين أنه لا يوجد أي بلد يبني هذا الكم الهائل الذي تطرق إليه معالي الوزير من السكن بمختلف صيغ وأنماطه والذي يوزع سنوياً على محتاجيه وهذه حقيقة لا بد أن تقال.

سيدي الرئيس،

أتقدم في الأخير بالشكر الجزيل لوزارة السكن

الذي سمح لنا أن نرفض هذه السنة 100 شخص مرشح لزيارة الحج، ولكن رغم هذا الفحص وأنا أزد عليك كطبيب، في بعض الأحيان الذين يعانون من أمراض عقلية من الصعب اكتشافهم، فقبل ثلاثة أيام كان اليوم العالمي للصحة العقلية، زرت حينها المؤسسة الاستشفائية "دريد حسين" وقد تكلمت مع شباب تتراوح أعمارهم ما بين 20 سنة و 25 سنة فلما يتكلمون معك تظن أنه إنسان يتمتع بكل قواه العقلية لكنه مريض، لذا في بعض الأحيان يتسرب بعض الحجاج المرضى، وما قامت به البعثة إلى حد الآن وهي - مشكورة - فضمن 800 عضو المشكلين للبعثة الرسمية يوجد بينهم 120 عضواً من اللجنة الطبية منهم 17 طبيبة، فالعنصر النسوي موجود هناك ويوجد أيضاً الممرضون و105 من بين الأطباء والممرضين ويوجد كذلك أخصائيين في علم النفس ولأول مرة ثلاثة أطباء أخصائيين، إثنان متواجدان بمكة المكرمة الآن وواحد بالمدينة المنورة، فهؤلاء الأطباء والممرضون الـ 120 هم موزعون أولاً في جدة لاستقبال الحجاج إلى آخر لحظة ثم في المدينة المنورة وفي مكة ومنى وعرفات، وسأفيدكم فيما بعد بالأرقام.

سيدي العضو المحترم،

في سنة 2010 تم فحص 49.190 هناك، تقول لي 36.000 طبعاً، ولكن فيما بعد يتوافد الحجاج ثلاث مرات على البعثة الطبية ويقصد 14.475 الممرضين من أجل العلاج و143 حاجاً قد أدخل إلى المستشفيات بمكة المكرمة و 560 كانوا موجودين تحت الرقابة الطبية، يعني الرقم قليل جداً نظراً للفحص المبكر والمسبق قبل توجههم إلى الحج.

أغلبية الأمراض التي نكتشفها هناك هي تلك المتعلقة بالجهاز التنفسي ثم الأمراض الخاصة بالأنف، الأذن والحنجرة، ثالثاً المعدة، رابعاً أمراض الشرايين والأمراض القلبية، يعني هذا بنسبة 90% تقريباً، أما الأمراض العقلية فقد سجل 0.3%، هذا يجعلنا نقول إنها نسبة صغيرة جداً ولا تشكل خطورة على البعثة، وأنا أهنئ وأشكر كل الموجودين هناك الذين يقومون بدورهم على أحسن وجه، لأن

موزعين عبر الفنادق؟

لكم مني فائق الشكر والامتنان والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر شنيني، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أئوه بنقطة ربما هي خارجة عن السؤال، ولكن كانت لي الفرصة في هذا المجلس الموقر قبل 06 أشهر تقريبا، لما عين السيد فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس كمسؤول عن الحوار الوطني، كنت قد هنأت المجلس واعتبرت أنه شرف له، وأنا أهنئه وأشكره على ما قام به في تسيير الحوار الوطني، وهذه النتيجة قد ساهمت في استقرار البلاد وتوجت الآن بترسانة من القوانين المتواجدة على مستوى البرلمان، فهنيئاً للسيد الرئيس على ما قمتم به بحكمة وصبر.

شكراً للسيد شنيني على السؤال ولكنني قد فوجئت بمصطلح الانتحار، لأنني لم أسجل ولا حادث انتحار وهناك تعبير شعبي يقول "إسأل المجرب ولا تسأل الطبيب"، بحيث كانت لي الفرصة سنة 1985 أو سنة 1986، لشهر بأكمله كنت مسؤولاً على البعثة الطبية بمكة المكرمة ولاحظت هناك آنذاك أنه كان فحص طبي مسبق غير دقيق وغير معمق؛ بحيث وجدت حالات حقيقة لأشخاص هم كبار في السن وفي حالة صحية يرثى لها، كنا بدورنا نستقبلهم هناك ولكن منذ سنتين تقريباً شكلت لجان طبية على مستوى كل الولايات من أطباء عامين وأطباء أخصائيين بالفحص وحده

الوطن في أقرب وقت ممكن، وأنتم تعلمون هناك فترة فارغة لا نجد فيها الطائرات التي ترجع إلى أرض الوطن، وهناك يطرح المشكل؛ العائلات والمرافقون لهذا المريض يصبحون في حالة يرثى لها وأحيانا يفقدون مناسكهم كما فقد هذا المصاب، ولذا معالي الوزير أنا أتمنى من سيادتكم الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب الخاص، وشكرا ومرة أخرى أجدد لكم الشكر، وأنا لا أنكر المجهود المبذول من طرفكم واللجنة الطبية هي المشكورة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني، السيد الوزير إذا سمحت.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، باختصار ولن أدخل في التفاصيل.

السنة الماضية أعدنا 49 كانوا مصابين بأمراض مختلفة، هذا من البعثة إلى هنا بالجزائر.

أما فيما يتعلق بالأمراض العقلية أعطيتكم مثلا بسيطا عشته كطبيب، لما ذهبت إلى مستشفى كريد حسين - والأطباء موجودون - هنا، في بعض الأحيان يستطيع أن يفلت شخص منا ويظهر لك بأنه بعقله ويخفي عليك من ليس بعقله في هذا البلد.

لهذا الإنسان يتساءل، ولكن اللجان الطبية في الولايات سمحت لنا أن نخفض ونخفض ونخفض عدد المصابين ليس بالأمراض العقلية فقط ولكن أمراض القلب والشرابين الأمراض الخطيرة هذا العام 100 شخص، ولكن سنأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي سنطبقها - إن شاء الله - إن كنا أحياء العام المقبل، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛ نبقي في القطاع ذاته والكلمة للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله وبه نستعين، والصلاة والسلام

الأمر ليست بالسهلة هناك، فالبعثة الطبية الجزائرية وبحكم تواجدي لمدة شهرين هناك، أي الأمر لا يخص فقط الجزائريين، بل يتوافد على البعثة الطبية الجزائرية كل الحجاج بمختلف جنسياتهم (الأجانب) لماذا؟ نظراً لما يقوم به الأطباء الجزائريون وكذا الطبيبات الجزائريات، ونظراً لوجود الأدوية السنة الماضية والسنة الحالية، لقد أرسلنا 09 أطنان من الأدوية وهي موجودة بمكة المكرمة، بحيث يوجد مركز رئيسي به سبع نقاط لاستقبال المرضى أمام الحرم، كل الأمور تسير على أحسن ما يرام ولكن فيما يخص سؤالك الذي سمح لنا أن نفيدكم بهذه المعلومات أنت مشكور، لذا أنا أطمئنكم وأطمئن المواطنين على أن البعثة تسهر على حسن سير الأمور ولا يوجد أي إشكال وشكراً على السؤال وأتمنى - إن شاء الله - أنني قد أقنعتك بهذا الجواب.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، أسأل مجدداً السيد عبد القادر شنيني هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك السيد عبد القادر.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس، وأشكر مجددا معالي الوزير على هذا الرد الشامل والكافي.

وأنا مع السيد الوزير لا ننكر المجهود المبذول من طرفكم ومن طرف البعثة الطبية لأنني شاركت كذلك في البعثة، كنت في الوفد ولاحظت ما تعانيه البعثة وأعضاء البعثة.

في 2008، شاهدت بعض المناظر معالي الوزير من حالات فقدان العقل على أرض الواقع أي في البقاع المقدسة والتي تجد البعثة نفسها لا حول لها ولا قوة، يعني وأنا أقول لكم إذا كانت الأمراض العقلية مثلت 0.3%، التكفل بمريض مصاب عقليا يساوي - ممكن - التكفل بـ 1000 مريض بجهاز التنفس أو أجهزة أخرى؛ وأمام هذه الأوضاع، ماذا يستطيع أن يفعل الطبيب؟ إلا إجلاءهم إلى أرض

بعدد السكان، ربما لم يؤخذ لحد الآن عدد السكان في الجلفة لأكثر من مليون نسمة، ولكن رغم هذا هدفنا الرئيسي هو التوازن الجهوي وتلبية طلبات المواطنين، الجلفة واسعة، واسعة، وهناك مسافات ما بين الدوائر والبلديات والقرى ولكن أعطيك الأرقام، أنت مطلع عليها فأنت من الجلفة، لحد الآن في الجلفة عندنا 04 مؤسسات استشفائية في الجلفة، في حاسي بحبح، مسعد وعين وسارة، ما يساوي 912 سريرا، 362 سريرا في الجلفة، 210 في حاسي بحبح، 175 في مسعد، 165 في عين وسارة. فيما يتعلق بالمستشفيات المتخصصة، الجلفة عندها مستشفى متخصص للأم والطفل يبدأ هذه الأيام ونأتي لتدشينه بصفة رسمية وأقول لك بكل صراحة أنا عندي الخريطة هذا المركب للأطفال الموجود على مستوى الجلفة هو الأحسن على مستوى الوطن، أنت رأيته يعني تحفة، الكوبيون سيأتون وعندنا اتفاقية مع الكوبيين ليتكفلوا به. المستشفى المتخصص الثاني أمراض العيون عنده 80 سريرا وفيما يتعلق بالأم والطفل 110 أسرة.

فيما يتعلق بالصحة الجوارية، الجلفة 05 مستشفيات في دائرة الجلفة، حاسي بحبح، مسعد، عين وسارة وقطارة، هؤلاء يشرفون على 37 عيادة متعددة العلاجات مجموعها 274 سريرا، 14 عيادة متعددة العلاجات بالولاية لـ 132 سريرا، 115 سريرا فيما يتعلق بالاستعدادات الطبية الجراحية.

يعني المجموع 99 قاعة للعلاج ستتحول لعيادات في المستقبل، لهذا المجموع الموجود في الجلفة. 1.349 سريرا، تقول لي ذلك قليل، أقول لك أنا موافق بك، هو قليل ولكن هناك مخططا جديدا 2010-2015.

الشيء الذي أعطيته لكم الآن، تحصلنا عليه في العشرية الأخيرة وأنت ابن الجلفة، في السابق كان الخلاء في الجلفة، لا بد أن ألح على هذه النقطة.

الآن فيه مخطط في الجلفة عندنا مخطط بـ 240 سريرا، وصل إلى 90% تقريبا، الشيء الذي لاحظناه

على نبيه الكريم.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير،
زميلاتي، زملائي،
رجال الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم.
هو سؤال موجه لكم سيدي الوزير لأنكم بقيتم وحدثكم في القاعة.

السيد الوزير، هذا السؤال فيه شطران: الشطر الأول أن الشيء الحاصل هناك تسجيل مشاريع ضخمة عبر كل الولايات في قطاعكم، إلا أن الملاحظ أن هناك تفاوتاً بين ولاية وولاية أخرى.

يرى فيه البعض أن هناك نوعاً من الإجحاف إذا ما استعملنا معيار السكان، هذا الشطر الأول.

الشطرن الثاني، أن الشيء الحاصل في ولاية الجلفة أن الخريطة الصحية داخل هذه الولاية أصبحت لا تلي المطلوب وأن هناك جهداً وانتقالاً من منطقة إلى منطقة تسببه المسافة بين الصحة الجوارية أو بين القاعات والمراكز الصحية، فهل ستكون هناك مراجعة لهذه الخريطة، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بلعباس بلعباس، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: مرة أخرى، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. جزيل الشكر للأخ الفاضل المحترم، السيد بلعباس بلعباس على هذا السؤال الذي له أهمية كبيرة، لكن فيما يتعلق بالجلفة أو الولايات الأخرى فيه مجهودات جبارة من طرف الدولة خصوصاً في العشرية الأخيرة؛ فيما يتعلق بالتجهيز: المنشآت، المؤسسات والتجهيز الدقيق، بالأمس كنت في المجلس الشعبي الوطني مع لجنة المالية لتقديم ميزانية الوزارة وكذلك زميلك وصديقك السيد بن دراح تكلم عن الجلفة نفس الانشغالات فيما يتعلق

المتحدة والمخطط أنا مستعد - السيد الرئيس -
لآتي للجنة الصحة وأقدم هذا المخطط الذي قدمته
للأخصائيين كذلك، السرطان موجود منذ عشرات
السنين، ليس اليوم فقط نتكلم عن السرطان، عندنا
04 مراكز فقط على مستوى الوطن: واحد في
المستشفى الجامعي لوهرا، واحد في (C.P.M.C)
وآخر في عين النعجة (الجيش الوطني الشعبي)
وآخر كذلك في قسنطينة.

في هذه العشر سنوات فتحنا 03، في ورقلة، في
البليدة وفي الأمير عبد القادر، المراكز الأخرى التي
سنتفتحها قبل نهاية السنة في: باتنة، سطيف،
غناية، تيزي وزو، تلمسان وسيدي بلعباس هذه
كلها جاهزة، الآن تجهيزها بالآليات والأشعة
والعلاج الكيميائي، أضيف لها ورقلة، مسرغين
والبليدة، يعني كان عندنا قبل 20 أو 25 سنة 04
مراكز، أما الآن فوصلنا إلى 13 مركزا، لماذا
لم يتكلموا عن السرطان في السابق؟ الأجهزة عندنا
10 أجهزة لعلاج جميع مرضى السرطان، طلبنا من
السيد الرئيس وعندي بيان رئاسة الجمهورية بعد
الجلسات وهو موجود هنا رسميا من 10 طلبنا 57
جديدا بالتشاور مع الأخصائيين؛ الأشعة 57 زدناها
والآن عندنا 13، وسوف نصل إلى 70 جهازا
قبل 2013.

مجهودات جبارة قامت بها الدولة في هذا الميدان
ونحن كأطباء، ليس كوزير أو كطبيب أقرب من
هؤلاء الذين يتحدثون عن المصابين بالسرطان،
السرطان كارثة ومأساة وتراجيديا ولكن ليس
إلا الآن، تكلمت، لما رأيت في جريدة من الجرائد
المعروفة، قال (C.P.M.C) أغلق أبوابهص! تنقلت
فورا وذهبت هناك، المرضى يعالجون بصفة عادية
والأطباء والأساتذة والممرضون ونتكلم على (C.P.M.C)
من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الحادية
عشرة ليلا يستقبلون المرضى، العدد الذي أتاني
الأمس رسميا من المراكز كل يوم 1000 مريض
مصاب بالسرطان يعالج عن طريق الأشعة وإن
شاء الله من الآن إلى نهاية السنة والسنة المقبلة
نصل إلى التغطية والتكفل الكامل والشامل؛ لهذا

- مع الأسف الشديد - في الهضاب العليا وفي
الجنوب الكبير هو التأخر، لعدم وجود المؤسسات
المتخصصة، فيه تأخر ليس في الجلفة فقط بل في
كل ولايات الهضاب العليا.

هناك مستشفى ب 120 سريرا في الإدريسية،
سجل في 2007، الآن انتهى وسنجهزه.

هناك مستشفى ب 60 سريرا في البرين سجل
في 2008، وصل 40% تقريبا، هناك مستشفى
ب 60 سريرا في دار الشيوخ، وعين وسارة انتهت
بها الدراسات.

البرنامج الإجمالي يعطي للجلفة هذه السنة
1.829 سريرا بمعدل سرير ونصف السرير لكل
ساكن، المعدل الوطني هذا هو، تقول لي قليل،
أقول لك أو أفقك هو قليل، ولكن هناك مجهودات من
طرف الدولة فيما يتعلق بهذه الولايات، ما هو
مخطط وهو في حيز التطبيق 08 عيادات جديدة،
مركزان لتصفية الدم في الجلفة وعين وسارة،
فيه مركز للمخدرات ومحاربة المخدرات، هناك 04
مصالح للاستعجالات الطبية الجراحية (U.M.C) كل
مصلحة بها 22 سريرا في الجلفة، البرين، عين
وسارة وحاسي بحبح وهناك ملحقة لمعهد باستور
وهذا يشرف الولاية.

الشيء الذي كان البارحة وأنت لم تذكره
ولا بأس، الذكرى تنفع المؤمنين زميلك، لما قدمت
برنامج الوزارة الأمس في المجلس الشعبي الوطني
في لجنة المالية قدمت مخطط السرطان بالصور،
وأعطيت الشيء الموجود في محاربة السرطان،
لأنه بإذن السيد الرئيس، فوجئنا هذه الأيام بحملة،
وضجة حول السرطان، هو طلب واتفقت معه، نظرا
لعدد السكان، نسجل المركز لمحاربة السرطان
ولو أنه عندنا واحد مسجل سيبدأ في الأغواط،
ليس بعيدا عنكم، ولكن لا يهمني عدد السكان
عندكم أكثر، أنا قلت فوجئت بهذه الحملة ولكن
نحن نلاحظ في الميدان ما قامت به الدولة لمحاربة
السرطان منذ سنتين وبرنامج المخطط اعتمد،
وقدمناه للسيد رئيس الجمهورية يوم 16 أغسطس
في جلسات رمضان المعظم، قدمناه في الأمم

المزيد من تسجيل العمليات لأنهم إخوان لنا وتربطننا بهم دائماً رابطة الجوار والدم ولكن المعيار غير الواضح هو المعيار في تسجيل المشاريع، هذا المعيار تعاني منه بعض الولايات وقد ذكره السيد عساس في معرض تدخله مع السيد وزير السكن، ولاية فيها مليون و مائتا ألف ساكن وولاية أخرى أقل منها بثلاث مرات تسجل بها عدة مشاريع ضخمة، فهل يعقل أن المواطن الساكن في تلك الولاية التي بها عدد السكان لا يتكلم؟ القضية نوع من الإحساس، نوع من الغيرة، نوع من الحق، اليوم الناس تتكلم عن معيار توزيع المال بعدالة والناس أصبحت كذلك تتكلم في الدول المتقدمة على المعيار، أو على توزيع السلطة حتى توزيع السلطة أصبحت الناس تتكلم عليها، ليس فقط توزيع المال لأن الدولة في دستورها - والحمد لله - واضح، اللامركزية الإدارية، معناها هي توزيع للسلطة وأن الناس على المستوى المحلي يكون لهم رأي فالمال كذلك أو المشاريع التي تسجل سواء في قطاعكم - سيدي الوزير - أو في القطاعات الأخرى، نريد أن تحدد لها المعايير، إذا كانت معايير الدولة ومصلحة الدولة فاللهم لا اعتراض، لأن الناس تريد أن تبقى موحدة، الناس تبقى إخوة، تبقى مع بعضها وتستفيد من المال العام بالتساوي، ولاية تسجل بها مستشفى لمكافحة السرطان، مستشفى جامعي للأمراض العقلية، والولاية الأخرى تبقى تنتظرها، الناس ماذا تقول؟ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس، السيد الوزير؟

السيد الوزير: السيد بلعباس، من حقه أن تتكلم بهذا الكلام بحماس، أنا موافق معك، ليس هناك فرق، وجودي هنا ليس فقط لأجيب عن الأسئلة بل كي أسمع وأتزوّد، الكمال لله، أنا عندي الآن قطاع حساس جدا وهو القطاع الأول فيما يتعلق بصحة المواطنين، 37 مليون جزائري تحت رقابة قطاع الصحة في الوقاية سواء في العلاج،

كان بودي، واسمح لي أعطيت هذه التوضيحات لأنه يقلقنا، زميلتي السيدة تومي مشكورة قالت أنا مناضلة، وأنا مناضل وجندي في نفس الوقت، عسكري، عندنا برنامج نطبقه ونرى للأمام وليس للوراء ليس لي مرآة عاكسة، الذي يريد أن يتكلم هو حر، المهم نحن نتبع مخططا قدمناه للسيد رئيس الجمهورية واعتمد، قدمته أنا شخصيا يوم 19 سبتمبر في الأمم المتحدة، يعني كانت مفاجأة لي، الجزائر البلد الوحيد مع جنوب إفريقيا أين كل مصاب بالسرطان الأشعة أو العلاج الكيميائي مجاني، كل شيء مجاني على حساب الدولة، أنا فخور بما تقوم به الدولة وليس الوزير يعني الوزير وظيفة زائلة.

وسواء كنت نائبا في المجلس الشعبي الوطني أو عضوا في مجلس الأمة أو وزيرا فالمادة زائلة الطبيب دائما طبيب وأنا أشعر بما يشعره المرضى والعائلات ولما يريدون أن يروجوا، يشوشوا ويخلقوا رعبا عند العائلات، فأنا أطمئن من هذا المنبر الموقر كل عائلات المرضى المصابين بالسرطان، الدولة موجودة بكل الإمكانيات وأكثر من الإمكانيات .

شكرا، ربما خرجت عن السؤال ولكن السيد بلعباس يشاطرنني وسيكون عندكم - إن شاء الله - مركز لمحاربة السرطان في الجلفة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد بلعباس بلعباس.

السيد بلعباس بلعباس: شكرا للسيد الرئيس. شكرا للسيد الوزير على الإفاضة في الإجابة. السيد الوزير،

أنا في الحقيقة نقلت لك انشغال سكان منطقة عانت ولا زالت تعاني، مجهود الدولة واضح، هياكل الصحة موجودة ومنجزة وعلى أحسن ما يرام، لكن أنتم أشرت في معرض الإجابة - السيد الوزير - وذكرتم اسم ولاية في الحقيقة، ولاية عزيزة علينا ومجاورة لنا ونتمنى لها كل الخير، ونتمنى لها

التخصص يجب أن يذهب صاحبه إلى مكان بعيد، هذه الأمور كلها طبيعية ولا أحد أيضا ينكر الجهد الذي تبذله الدولة والأرقام تتكلم عن نفسها ولا حاجة إلى التذكير بها.

الملاحظ بأن هذه الأشياء موجودة ويجب أن نعترف بأن هناك حقيقة، ليس هناك ما يكفي من وسائل التبليغ والتحسيس وإفهام المواطنين والمواطنات بحقيقة الإنجازات وحقيقة سير العمل.

كنتم مشكورين عندما اقترحتم لقاء مع المجلس لكي تسلطوا مزيدا من الضوء على القطاع الذي تسهرون على تسييره؛ رئيس اللجنة موجود معنا وسوف نكلفه بالاتصال بكم وتحضير إماماً يوم دراسي حول الموضوع أو جلسة استماع في هذا، ويعطي لكم وللزملاء كل الوقت لكي تشرحوا وتوضحوا، وسوف نفتح المجال لكافة الأعضاء لكي يحضروا في هذه الجلسة ويطرحوا أيضا أسئلتهم حول هذا القطاع الحساس.

نشكركم جزيل الشكر على ما تبذلونه من جهد في سبيل معالجة القضايا والتكفل بما يعانیه المواطن من متاعب في هذا المجال، وشكرا للزميلات والزملاء وإلى اللقاء في جلسة قادمة إن شاء الله، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة ظهرا

أو في المرافقة.
ما بين الولايات أنا أسيره ولكن أخذ بعين الإعتبار هذا؛ أعطيت لك مثالا بسيطا بالأمس في المجلس الشعبي الوطني، أعطوني عدد سكان الجلفة، كان مسجلا عند جيرانكم، مركز المكان مسجل ونحن ندعمه وقلت أنا أسجله، كذلك مركز ثاني، المهم أنني سأتي للجلفة، الشيء الذي قلته بودي أن نلتقي في الجلفة، حين نكون في الجلفة الشيء الناقص نحن موجودون.

التعليمات، كما قالت السيدة، أنا مناضل وجندي وأطبق البرنامج، والجندي ليس له الأمر إلا من عند مسؤوله، لهذا فيما يتعلق بالتوازن الجهوي وتلبية طلب المواطنين، أعطي لك مثالا بسيطا: الجلفة أعرفها جيدا، كنت وزيراً للتضامن الوطني، أول ندوة عالمية دولية التي قمنا بها في 2000 لمحاربة الفقر.

الفقر كانت هناك 04 مقاييس: الصحة، السكن، التمدرس وتمويل البلديات، لما عملنا التحقيق مع خبراء أجانب، الشيء الذي اكتشفناه في الجلفة آنذاك، في أقصى بلدية في جنوب الجلفة أن تدرس البنات 10%، الآن هذه السنة لما غادرت وزارة التضامن الوطني، وصل تدرس البنات إلى 70%، مجهودات جبارة قامت بها الدولة في 10 سنوات، الإنسان لا يشكر نفسه، الدولة قامت وتقوم بذلك، أنا متفق معك مائة بالمائة وأنا مستعد سواء في الجلفة، أو في الوزارة لكي ألتقي معكم ونحل المشاكل معا، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الشكر لك بالبداية لتكرمك بالرد على الأسئلة التي طرحت في هاته القاعة والشكر كذلك لعواطفك تجاه الهيئة.

يعني ما تلاحظه - معالي الوزير - من انشغال وكلام بعض المرات به نوع من الحماس من قبل بعض الزملاء أعضاء المجلس، لأن أعضاء المجلس لديهم احتكاك مباشر بالمواطن ويشعرون بالغبن الذي يواجهه المريض في المستشفى ويجد أن آلة الفحص أو الكشف معطلة أو أن الطبيب غائب أو أن

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 ذو الحجة 1432

الموافق 13 نوفمبر 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587